

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة أعمال

أثر الوعي بالتضخم السنوي على السلوك الاقتصادي
للمستهلكين والمستثمرين: دراسة تطبيقية في المملكة العربية
السعودية

إعداد الطالب/

عبدالعزیز علي ابوربعية

242001654

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

1447-2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى من غرسا في نفسي القيم، وبذلا من أجلي الكثير،
إلى من كانا سندي وسبب وصولي لما أنا عليه اليوم،
إلى والدتي ووالدي العزيزين، أهدي هذا العمل ثمرة تعبكما ودعائكما المستمر.
وإلى من رافقوني في رحلتي العلمية، أصدقائي وزملائي،
ولكل من علّمني حرفاً، ووقف إلى جانبي بكلمة أو دعم،
لكم جميعاً أهدي هذا الإنجاز بكل فخر وامتنان.

شكر وتقدير

أحمدُ الله تعالى على توفيقه وتسديده،
ثم أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من ساندني ووقف إلى
جانبي خلال مسيرتي العلمية.

أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفي الكريم

[د. الفیصل عبد الحمید محمد حسن]،

على ما بذله من جهد، وما قدّمه من توجيه ودعم أسهم بشكل كبير في
إنجاز هذا البحث.

ولا يفوتني أن أعبر عن امتناني العميق لوالديّ العزيزين، على ما قدّماه
لي من دعاء وتشجيع ودعم معنوي ومادي طوال فترة الدراسة.
كما أشكر كل من أسهم بكلمة أو مشورة أو دعم في إنجاز هذا العمل،
من أصدقاء وزملاء، فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده المجمع والمتمثلة في: فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، والاستثمار، على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين، وذلك بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة تم توزيعها على عينة مكونة من (350) مشاركاً تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من فئتي المستهلكين والمستثمرين.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع جداً من الوعي بالتضخم السنوي في أبعاده كافة، ما يشير إلى إدراك عالٍ لدى الأفراد بالتغيرات الاقتصادية ومسببات التضخم وآثاره، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجتمعة والسلوك الاقتصادي، وأظهرت الفرضيات الفرعية وجود تأثيرات دالة إحصائية لكل بعد من أبعاد الوعي بالتضخم على السلوك الاقتصادي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز البرامج التوعوية والمالية الموجهة للمستهلكين والمستثمرين، ودمج مفاهيم التضخم والتخطيط المالي في السياسات العامة، لما لذلك من دور فعال في تحسين جودة السلوك الاقتصادي واتخاذ القرارات الاستثمارية والاستهلاكية الرشيدة في ظل المتغيرات الاقتصادية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: الوعي بالتضخم السنوي، السلوك الاقتصادي، فهم التغير في الأسعار، التخطيط المالي، القرارات السياسية، الاستثمار، المملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

ج.....	بسم الله الرحمن الرحيم
د.....	إهداء
ه.....	شكرو وتقدير
و.....	المستخلص
ز.....	قائمة المحتويات
ك.....	قائمة الجداول
1.....	1.1 مقدمة:
2.....	2.1 مشكلة البحث
4.....	3.1 أهمية الدراسة:
4.....	1.3.1 الأهمية النظرية:
5.....	2.3.1 الأهمية التطبيقية:
6.....	4.1 أهداف الدراسة:
6.....	5.1 تساؤلات الدراسة
7.....	6.1 فروض الدراسة:
8.....	7.1 نموذج الدراسة:
8.....	8.1 الدراسات السابقة:
8.....	1.8.1 دراسات عن الوعي بالتضخم السنوي
13.....	2.8.1 دراسات عن البنية التحتية

16.....	9.1 الفجوة البحثية:
18.....	10.1 المنطلقات النظرية للدراسة:
20.....	11.1 المنهجية وطرق البحث:
20.....	12.1 مصادر جمع البيانات
21.....	13.1 أدوات الدراسة:
21.....	14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة
21.....	15.1 أداة الدراسة
22.....	16.1 حدود الدراسة:
23.....	الفصل الثاني: الإطار النظري
23.....	المبحث الأول: الوعي بالتضخم السنوي
23.....	1.1.2 تمهيد
24.....	2.1.2 تعريف التضخم
26.....	3.1.2 الفرق بين التضخم السنوي والتضخم الشهري
28.....	4.1.2 أنواع التضخم
30.....	5.1.2 أسباب التضخم
31.....	6.1.2 الأسباب العالمية والخارجية للتضخم
32.....	7.1.2 أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم
33.....	8.1.2 مؤشرات قياس التضخم (مثل مؤشر أسعار المستهلك CPI)
34.....	9.1.2 الفرق بين التضخم الاسمي والحقيقي
37.....	المبحث الثاني: السلوك الاقتصادي

37.....	1.2.2 تمهيد
38.....	2.2.2 مفهوم السلوك الاقتصادي
40.....	3.2.2 المدرسة الكلاسيكية والنظرة العقلانية للإنسان الاقتصادي
42.....	4.2.2 المدرسة السلوكية وتحدي فرضيات العقلانية المطلقة
43.....	5.2.2 محددات السلوك الاقتصادي
47.....	الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة
47.....	1.3 مقدمة
47.....	2.3 منهجية البحث:
47.....	3.3 مجتمع وعينة الدراسة
48.....	4.3 مصادر جمع البيانات والمعلومات:
48.....	5.3 الأساليب الإحصائية:
48.....	6.3 أداة الدراسة
50.....	7.3 صدق أداة الدراسة
53.....	8.3 ثبات أداة الدراسة:
54.....	الفصل الرابع: تحليل النتائج
54.....	1.4 مقدمة
54.....	2.4 خصائص عينة الدراسة
55.....	3.4 تحليل استمارة الاستبيان
60.....	4.4 اختبار فروض الدراسة
65.....	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

65.....	1.5 مقدمة
65.....	2.5 نتائج الدراسة
67.....	3.5 التوصيات
68.....	4.5 المقترحات
69.....	Abstract
70.....	المراجع:
70.....	أولاً: المراجع العربية:
71.....	ثانياً: المراجع الأجنبية:
75.....	الملاحق
76.....	استمارة استبيان

قائمة الجداول

م	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1)	جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة	49
(2)	جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول	50
(3)	جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني	52
(4)	جدول (4) معامل الثبات لمحاو استمارة الاستبيان	53
(5)	جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا لخصائصها	54
(6)	جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات فهم التغير في الأسعار	55
(7)	جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات القرارات السياسية	56
(8)	جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات فهم التغير في الأسعار	57
(9)	جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الاستثمار	58
(10)	جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات السلوك الاقتصادي	59
(11)	جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر الوعي بالتضخم السنوي في دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية	60
(12)	جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر فهم التغير في الأسعار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية	61

م	اسم الجدول	رقم الصفحة
(13)	جدول (13) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر القرارات السياسية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية	62
(14)	جدول (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التخطيط المالي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية	63
(15)	جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي لأثر الاستثمار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية	63

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

يُعد الوعي بالتضخم السنوي من العوامل الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر في السلوك الاقتصادي للأفراد والمجتمعات على حد سواء، إذ إن فهم الأفراد لمفهوم التضخم ومتابعتهم لمعدلاته السنوية يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية أكثر عقلانية وتخطيطاً. فالتضخم، وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للعملة، مما يعني أن كمية السلع والخدمات التي يستطيع المستهلك شراؤها بنفس المبلغ من المال تتناقص بمرور الوقت. وعندما يكون لدى الأفراد وعي كافٍ بهذه الظاهرة، فإنهم يكونون أكثر حذراً في قراراتهم الشرائية والاستثمارية، ويتجهون إلى وضع خطط مالية مدروسة لمواجهة هذه التغيرات.

في السياق العملي، يؤدي الوعي بالتضخم السنوي إلى رفع مستوى الثقافة الاقتصادية، خصوصاً فيما يتعلق بادخار الأموال، والاستثمار في أصول تقي من تقلبات الأسعار مثل العقارات أو الذهب أو الأوراق المالية ذات العوائد الثابتة أو المتغيرة. كما يُلاحظ أن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من الوعي بالتضخم يميلون إلى تنويع محافظهم الاستثمارية لحماية رؤوس أموالهم من الانخفاض الفعلي في القيمة الشرائية، مما يعكس سلوكاً اقتصادياً أكثر نضجاً مقارنةً بالأفراد الأقل وعياً.

كذلك، فإن هذا الوعي يُسهم في تعزيز الثقة في السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، لا سيما إذا تم دمجها بمعلومات موثوقة وتثقيف مالي منتظم من قبل الجهات الرسمية كالبنوك المركزية والهيئات التنظيمية. ففي البلدان التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة أو غير مستقرة، يكون للوعي بالتضخم دور وقائي، يمنع الأفراد من الوقوع في فخ الإفراط في الإنفاق أو اتخاذ قرارات مالية قصيرة الأمد قد تكون مدمرة على المدى البعيد. كما يُسهم في تعزيز مفهوم الاستهلاك الواعي والمسؤول، حيث يدرك الأفراد أن تأجيل بعض القرارات الاستهلاكية قد يكون أكثر فائدة في حال توقعهم لانخفاض الأسعار مستقبلاً، أو العكس في حال توقعاتهم لاستمرار الزيادة.

من جهة أخرى، فإن الوعي بالتضخم يرتبط كذلك بسلوك التفاوض المالي، حيث يصبح الأفراد أكثر حرصًا على المطالبة بأجور تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة، أو يبحثون عن مصادر دخل إضافية تعوّض الفجوة التي يحدثها التضخم. وهذا السلوك لا ينعكس فقط على الأفراد، بل يتعداه إلى المؤسسات التي تبدأ هي الأخرى في إعادة النظر في هياكل الرواتب والحوافز للحفاظ على استقرارها الوظيفي.

كما أن إدراك العلاقة بين التضخم وأسعار الفائدة يمثل جانبًا محوريًا من هذا الوعي، إذ يُساعد الأفراد على تقييم جدوى الاقتراض أو الادخار في ظل الظروف الاقتصادية القائمة. في حالة ارتفاع التضخم، على سبيل المثال، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة إذا ما كانت أسعار الفائدة تتصاعد، بينما قد تتآكل عوائد المدخرات في حال لم تكن الفائدة متماشية مع معدل التضخم.

في المحصلة، فإن أثر الوعي بالتضخم السنوي لا يقتصر على مجرد الإلمام بمفهوم اقتصادي مجرد، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل السلوك المالي اليومي، وزيادة الانضباط الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار المالي الشخصي والمجتمعي. ويزداد هذا الأثر عمقًا حينما يُقرن الوعي بالممارسة، من خلال تبني سلوكيات مالية رشيدة، واستراتيجيات مرنة في الإنفاق والادخار والاستثمار، بما ينعكس إيجابًا على رفاه الفرد واستدامة الاقتصاد الوطني ككل.

انطلاقًا من ذلك، تتمثل مشكلة الدراسة في تحليل أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجمعة والمتمثلة في (فهم التغير في الأسعار – القرارات السياسية – التخطيط المالي – الاستثمار) على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

2.1 مشكلة البحث

تشكل مشكلة التضخم السنوي أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصادات الحديثة، وبخاصة في البلدان النامية والناشئة مثل المملكة العربية السعودية، حيث تتأثر سلوكيات الأفراد – سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين – بشكل مباشر بالتغيرات المستمرة في الأسعار، وانخفاض القوة الشرائية، والتقلبات في السياسات المالية والنقدية. ورغم تزايد دور المؤسسات المالية والإعلام

الاقتصادي في نشر المؤشرات الاقتصادية الأساسية، إلا أن مستوى الوعي العام لدى شرائح واسعة من المجتمع بالتضخم وأبعاده وآثاره على الحياة اليومية ما يزال متفاوتًا وغير متوازن. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على "أثر الوعي بالتضخم السنوي على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين"، باعتبار أن هذا الوعي يمثل ركيزة أساسية لفهم الواقع الاقتصادي واتخاذ قرارات عقلانية تستند إلى المعرفة والتحليل.

لقد أصبح التضخم اليوم ظاهرة اقتصادية معقدة تتطلب من الأفراد فهمًا عميقًا لآليات تغير الأسعار، وتأثير السياسات الحكومية، ودور العرض والطلب، بالإضافة إلى الربط بين المؤشرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة وسعر صرف العملة المحلية وأسعار السلع الأساسية. فضعف الوعي بالتضخم قد يقود المستهلك إلى قرارات شرائية غير رشيدة، مثل الإنفاق المفرط في أوقات ارتفاع الأسعار، أو العزوف غير المبرر عن الإنفاق في أوقات الركود، مما يخلّ بتوازن الدورة الاقتصادية. وعلى الصعيد الاستثماري، فإن نقص الفهم الكافي لكيفية تأثير التضخم على العائد الحقيقي للاستثمارات، قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير مدروسة، مثل ترك الأموال مجمدة في أدوات نقدية منخفضة العائد، أو الإقدام على استثمارات مرتفعة المخاطر دون تقييم سليم لتأثير التضخم المستقبلي عليهما.

وتتعمق المشكلة البحثية أكثر في ظل عدم وجود دراسات كافية تركز على العلاقة بين الوعي بالتضخم والسلوك الاقتصادي في السياق السعودي تحديدًا، لا سيما أن المملكة تشهد تحولات اقتصادية كبرى ضمن رؤية 2030، تشمل إصلاحات هيكلية، وتحرير بعض أسعار الخدمات، وإعادة هيكلة الدعم، وهي خطوات تؤثر بشكل مباشر في نسب التضخم وفي أنماط الإنفاق والتوفير والاستثمار. ورغم هذه التحولات، يظل من غير الواضح إلى أي مدى يستطيع المستهلك أو المستثمر السعودي التفاعل بوعي مع هذه المتغيرات، وهل يقوم بتعديل سلوكه الاقتصادي بناءً على إدراكه لمعدلات التضخم والتوقعات الاقتصادية؟ أم أنه يتخذ قراراته بشكل تلقائي وعشوائي دون الاستناد إلى وعي اقتصادي دقيق؟

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تشخيص هذه الإشكالية بدقة، من خلال تحليل العلاقة بين مستوى وعي المستهلكين والمستثمرين بمفهوم التضخم ومكوناته ومؤثراته، وبين سلوكهم الاقتصادي

الفعلي، في محاولة للكشف عن الفجوة بين المعرفة والسلوك، وتحديد ما إذا كان هناك تأثير مباشر أو غير مباشر لهذا الوعي على قرارات الشراء، والتوفير، والاستثمار، والتخطيط المالي طويل الأجل. كما تهدف الدراسة إلى رصد الفروقات السلوكية بين الفئات السكانية المختلفة، بحسب العمر، أو الدخل، أو المستوى التعليمي، من أجل بناء صورة تحليلية دقيقة تسهم في توجيه صناعات السياسات نحو تعزيز التوعية الاقتصادية، وتصميم برامج تثقيف مالي قادرة على رفع جاهزية المواطن للتعامل مع التضخم بمرونة وكفاءة.

إن إشكالية البحث تتمثل إذن في وجود فجوة معرفية وسلوكية حقيقية، يُحتمل أن تؤثر سلباً على استقرار الاقتصاد الجزئي (سلوك الأفراد)، وبالتالي الكلي (الاقتصاد الوطني)، إذا لم يتم ردمها من خلال دراسة علمية ميدانية تقيس بشكل دقيق أثر الوعي بالتضخم على السلوك الاقتصادي، وتقدم في النهاية توصيات واقعية لصناع القرار ومؤسسات التعليم والإعلام الاقتصادي، لترسيخ ثقافة مالية واعية تتناسب مع طموحات التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة.

3.1 أهمية الدراسة:

تعتمد أهمية هذه الدراسة على إسهاماتها النظرية والتطبيقية فيما يلي:

1.3.1 الأهمية النظرية:

- ✓ إثراء الأدبيات العلمية في مجال إدارة الإسكان المؤسسي، عبر دراسة العلاقة بين كفاءة عناصر إدارة الإسكان (مثل الجودة، الموقع، الخدمات، الصيانة) ورضا العاملين، لا سيما في بيئات عمل شديدة الديناميكية كقطاع المقاولات.
- ✓ تقديم إطار نظري حديث يربط بين مكونات السكن المؤسسي (الراحة، الخصوصية، القرب من مواقع العمل، البنية التحتية المرافقة) وبين مخرجات رضا العاملين (الاستقرار الوظيفي، الأداء، الولاء المؤسسي).

- ✓ سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية المتعلقة بإدارة الإسكان المؤسسي، إذ تندر الدراسات التي تربط بين معايير الإسكان ونتائج سلوكية ونفسية للعاملين، خصوصاً في قطاع المقاولات.
- ✓ المساهمة في بناء أدوات تقييم كمية ونوعية لقياس كفاءة إدارة الإسكان وربطها بمستويات الرضا، مما يفتح المجال أمام مزيد من الدراسات التطبيقية التي تتناول بيئة العمل الميدانية للعاملين في المشاريع الهندسية.

2.3.1 الأهمية التطبيقية:

- ✓ دعم صُنَاع القرار في شركات المقاولات بمؤشرات عملية حول تأثير جودة السكن المؤسسي على رضا العاملين، مما يساهم في تحسين الأداء وتقليل معدلات الدوران الوظيفي.
- ✓ تحسين جودة إدارة السكن من خلال تقديم توصيات تنفيذية قابلة للتطبيق، تستند إلى نتائج ميدانية تساعد في تخصيص الموارد وتخطيط الإسكان بشكل يلبي احتياجات العمال.
- ✓ رفع كفاءة الفرق الإدارية والهندسية عبر تعزيز فهمهم لأهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية في بيئة العمل، مثل الراحة النفسية للعاملين التي تبدأ من سكن ملائم.
- ✓ تحقيق عوائد اقتصادية مباشرة من خلال تقليل التغيب عن العمل، وتقليل التكاليف الناتجة عن عدم رضا الموظفين، أو الانتقال المستمر بحثاً عن بيئة معيشية أفضل.
- ✓ دعم مستهدفات الاستدامة وجودة الحياة ضمن رؤية المملكة 2030، لا سيما تلك المتعلقة برفاهية العاملين وتطوير بيئة العمل في القطاعات الإنتاجية.
- ✓ تعزيز استقرار فرق العمل في المشاريع طويلة الأجل، عبر اعتماد استراتيجيات إسكان مؤسسي مرنة، تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للعاملين.
- ✓ تشجيع شركات المقاولات على تطوير نماذج سكنية أكثر تكاملاً وابتكاراً، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية والاجتماعية، وليس فقط متطلبات الإقامة.
- ✓ المساهمة في تعزيز صورة قطاع المقاولات كمجال عمل جاذب يحترم احتياجات العاملين، مما ينعكس على رفع معدلات التوظيف والكفاءة.

- ✓ تحفيز الجهات الحكومية والرقابية على إصدار تشريعات محدثة لإدارة الإسكان المؤسسي بشكل أكثر إنصافاً وعدالة للعاملين.
- ✓ زيادة قدرة الشركات على المنافسة في السوق من خلال رفع رضا موظفيها وتحسين سمعتها المؤسسية نتيجة اعتماد ممارسات إسكانية مسؤولة.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجمعة والمتمثلة في (فهم التغير في الأسعار – القرارات السياسية – التخطيط المالي – الاستثمار) على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية، ويتفرع منه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- ✓ تحليل أثر فهم التغير في الأسعار على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ تحليل أثر القرارات السياسية على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ تحليل أثر التخطيط المالي على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- ✓ تحليل أثر الاستثمار على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

5.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجمعة والمتمثلة في (فهم التغير في الأسعار – القرارات السياسية – التخطيط المالي – الاستثمار) على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وتتفرع منه عدة أسئلة فرعية كالتالي:

- إلى أي مدى يسهم فهم التغير في الأسعار على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- ما أثر القرارات السياسية على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- كيف يؤثر التخطيط المالي على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟
- إلى أي مدى يسهم الاستثمار على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية؟

6.1 فروض الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها يمكن للباحث اعتماداً على الإطار النظري المتعلق بالدراسة، واستناداً إلى نتائج الدراسات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجمعة والمتمثلة في (فهم التغير في الأسعار – القرارات السياسية – التخطيط المالي – الاستثمار) على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الأربع التالية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفهم التغير في الأسعار على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقرارات السياسية على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط المالي على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

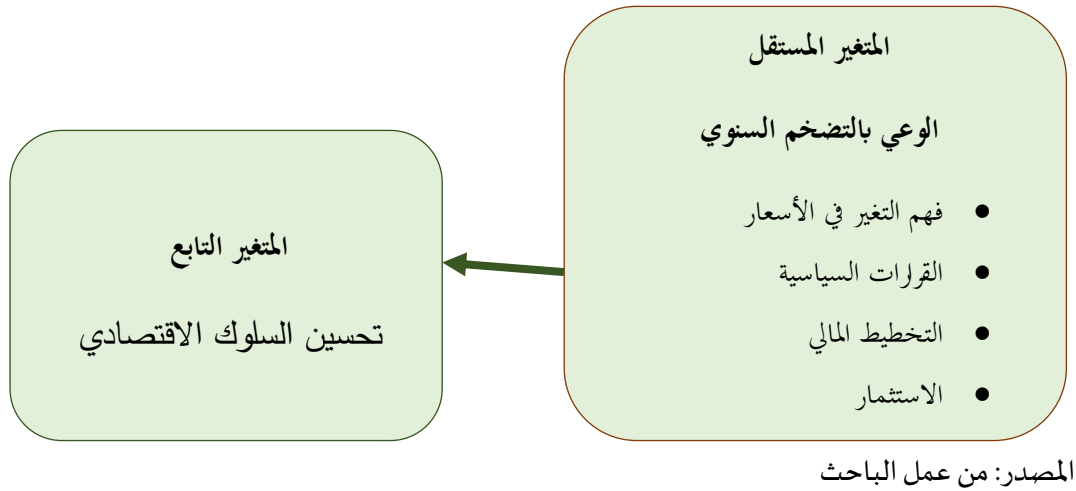
– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

7.1 نموذج الدراسة:

✍ المتغير المستقل: أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجمعة والمتمثلة في (فهم التغير في الأسعار – القرارات السياسية – التخطيط المالي – الاستثمار).

✍ المتغير التابع: تحسين السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين.

شكل رقم (1) متغيرات الدراسة



8.1 الدراسات السابقة:

1.8.1 دراسات عن الوعي بالتضخم السنوي

✍ دراسة (باقر، 2020)، بعنوان أثر إدارة المخاطر في أثر الوعي بالتضخم السنوي الهندسية: الدور الوسيط للثقافة التنظيمية في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر بأبعادها: إدارة المخاطر الفنية، إدارة المخاطر اللوجيستية، إدارة المخاطر المالية، إدارة مخاطر الموارد البشرية، إدارة المخاطر الاجتماعية

والسياسية وإدارة المخاطر البيئية على أثر الوعي بالتضخم السنوي الهندسية بأبعادها: التكلفة، الجودة، الوقت والمجال، من خلال الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم استبانة وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة؛ وهم المهندسين والفنيين العاملين في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت من خلال استخدام تقنية العينة العشوائية البسيطة. بلغ عدد الاستبانات الموزعة إلكترونياً (220) استبانة، في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (160) استبانة بواقع 72.72% من مجموع الاستبانات الموزعة. ومن أجل تحليل بيانات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، بالإضافة إلى استخدام برنامج نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) لتحليل واختبار الفرضيات. توصلت الدراسة الحالية إلى عدد من النتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة على أثر الوعي بالتضخم السنوي الهندسية بأبعادها مجتمعة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بأبعادها مجتمعة في الثقافة المنظمة. ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للثقافة المنظمة في أثر الوعي بالتضخم السنوي الهندسية بأبعادها مجتمعة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت. كما تبين وجود أثر جزئي ذي دلالة إحصائية لإدارة المخاطر بدلالة أبعادها مجتمعة أثر الوعي بالتضخم السنوي الهندسية بدلالة أبعادها مجتمعة عبر الثقافة المنظمة كمتغير وسيط في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت. في ضوء نتائج الدراسة الحالية، توصي الباحثة بجملة من التوصيات أهمها: إنشاء أنظمة إلكترونية لمراقبة وتقييم المعدات والأدوات المستخدمة في المشروع وربطها مع إدارة ضبط الجودة لضمان الالتزام الدائم للمواصفات والمقاييس المتبعة. الحد من المخاطر المتعلقة بسلسلة التوريد عن طريق تمييز الأحداث والظروف غير المتوقعة وتقييمها وتخفيفها والرقابة عليها والاستعداد لتأثيرها السلبي على أي جزء من سلسلة التوريد أثناء أداء المشروع وذلك من خلال تطوير برامج لتعقب المخاطر وربطها مع البرامج الإلكترونية لأثر الوعي بالتضخم السنوي مثل برنامج Primavera ربط برنامج الدفعات KIMS المستخدم في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في ديوان المحاسبة والإدارة المالية لتجنب وقوع أي عمليات غير دقيقة ولزيادة مستوى الرقابة الداخلية والخارجية. بناء قاعدة

معلومات تضم معظم المخاطر التي تواجه المشاريع الهندسية وفي كافة مراحل حياة المشروع، وأهم متطلبات تنفيذ إدارة مخاطر المشاريع الهندسية في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت، وكيفية معالجة المخاطر وتجنبها.

دراسة (الشهري، 2024)، بعنوان دور الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة مشاريع إدارة المعرفة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية: نموذج مقترح

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة المعرفة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، كما هدفت إلى التعرف على دور الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة المعرفة من خلال عمليات (تحويل وتوزيع المعرفة-اكتساب المعرفة-تطبيق المعرفة) في الأجهزة الحكومية السعودية، كذلك التعرف على مستوى الممارسات الحالية للإدارة الرشيقة من خلال أبعاد (التحسين المستمر، الإدارة بالرؤية، احترام الأفراد) ودورها في دعم مشاريع إدارة المعرفة والتعرف على تصور الموظفين حول العقبات والصعوبات التي تواجه تطبيقات الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة المعرفة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام الاستبيان للحصول على بيانات التحليل، في حين تكونت عينة الدراسة الحالية من جميع رؤساء الإدارات والإدارات العليا العاملين بالأجهزة الحكومية بمنطقة الباحة، والبالغ عددهم (42) فرد، كما تم استخدام الاستبيان في جمع البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود دور للإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة المعرفة تمثلت في بعد تطبيق المعرفة يليها بعد اكتساب المعرفة يليها بعد تحويل وتوزيع المعرفة، كما أظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد الدراسة بدرجة مرتفعة جداً على مستوى الممارسات الحالية للإدارة الرشيقة من خلال أبعاد التحسين المستمر، الإدارة بالرؤية، واحترام الأفراد وأن أبرز نتائج مستوى الممارسات الحالية للإدارة الرشيقة تمثلت في بعد الإدارة بالرؤية يليها بعد التحسين المستمر يليها بعد احترام الأفراد بالإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج عدم وجود فروق بين سنوات الخبرة في دعم مشاريع إدارة المعرفة في الأجهزة الحكومية تعزى لمتغيرات: (المؤهل الدراسي سنوات الخبرة، جهة العمل)، ووجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين دعم مشاريع إدارة المعرفة من خلال أبعاده (اكتساب المعرفة، تحويل وتوزيع المعرفة، وتطبيق المعرفة) ومستوى الممارسات الحالية للإدارة الرشيقة من خلال أبعاده (لتحسين

المستمر، الإدارة بالرؤية، احترام الأفراد وذلك عند مستوى معنوية 0.01، أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية قوية ودالة إحصائية بين دعم مشاريع إدارة المعرفة وطرق وأساليب الإدارة الحديثة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الحرص على مشاركة الجهاز الحكومي الأفراد العاملين فيه بعمليات التخطيط والتنفيذ لتعزيز الإبداع لديهم، والعمل على الاستفادة من الأخطاء التي تحدث من العاملين واعتبارها من فرص التعلم والتحسين المستمر، وعقد ورش عمل لمعالجة ضعف دعم الإدارات العليا لتطبيقات الإدارة الرشيقة، وتشجيع الجهاز الحكومي على تبني الأفكار الابتكارية التي يقدمها الموظفون العاملين فيه لما لها من دور إيجابي في دعم مشاريع المعرفة، ودعم انتهاز الجهاز الحكومي سياسة واضحة لتنظيم بيئة العمل الرشيقة دعماً لمشاريع المعرفة، والسعي نحو إيجاد الحلول للضغوط الاقتصادية التي تواجه العاملين وأخيراً قدمت الدراسة نموذج مقترح لدور الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة المعرفة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

📖 دراسة (عبد النبي، 2021)، بعنوان علاقة الابتكار والإبداع في نجاح أثر الوعي بالتضخم السنوي:

تطبيق على وكالة التوظيف بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الابتكار والإبداع في نجاح أثر الوعي بالتضخم السنوي، حيث تمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي: ما علاقة الابتكار والإبداع بنجاح أثر الوعي بالتضخم السنوي تطبيقاً على وكالة التوظيف بقطاع العمل بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية؟ يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بوكالة التوظيف بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وعددهم (١٢٨) وتم توزيع الاستبانة عليهم، وتم استرداد (١٢٨) استبانة بنسبة استجابة (١٠٠%)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واتضح من نتائج الدراسة أن الابتكار والإبداع الإداري له علاقة بتطوير إطار مفاهيم القدرة الابتكارية لوكالة التوظيف في تقديم منتجات جديدة، وعلاقتها بالأداء السوقي من خلال استقطاب الموارد البشرية ذات المؤهلات والخبرات، كما أن وكالة التوظيف تقوم بالابتكار والإبداع في المشاريع، وتقبل التغير والتجديد في أداء الأعمال، وأن تبني الأفكار الجديدة في عمليات تخطيط المشاريع، وتنفيذها ومراقبتها، والهيكلية التنظيمية والتنظيم والتوزيع، يتم من خلال التطوير المستمر للمنتجات والابتكار فيها، وأن هناك علاقة بين الإبداع والابتكار وبين تحسين إدارة الموارد البشرية، وإدارة جودة

المشاريع. وأن معظم المشاريع ذات الصيغة الابتكارية، تتميز بالسمة الفريدة، مما يزيد من فرص النجاح. وأوصت الدراسة بالتشجيع المستمر على التطوير والابتكار وروح التعاون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاهتمام أكثر بالعاملين في إنجاز المهام وذلك بأساليب إبداعية ومبتكرة، والقدرة على التفكير الإبداعي، من خلال الطرق الإبداعية للإدارة.

👉 دراسة (تقدة، 2023)، بعنوان اسهامات التحليل الشبكي في فعالية أثر الوعي بالتضخم السنوي:

دراسة و اقع قطاع الاشغال العمومية في ولاية تامنغست

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع إسهامات التحليل الشبكي في فعالية أثر الوعي بالتضخم السنوي في ولاية تامنغست، من حيث إنجاز المشاريع الإنشائية في الوقت المحدد وبأقل تكلفة وبالجودة المطلوبة، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع الاستبيان ورقيا على 40 مقاول يتمثل نشاطهم الرئيسي في الأشغال العمومية وتمت المعالجة باستعمال برنامج SPSS v23. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير لاستخدام التحليل الشبكي على فعالية أثر الوعي بالتضخم السنوي الإنشائية رغم أن اغلب أفراد عينة الدراسة لا يقومون بتخطيط وجدولة ومراقبة مشاريعهم الإنشائية باستخدام التحليل الشبكي والبرامج الحديثة، مما ينعكس على تقليص تكلفة المشاريع والوقت المستغرق لإنجازه والربحية وعلى ضوء نتائج الدراسة فقد تم اقتراح مجموعة من التوصيات من بينها تدريب العمال لاستعمال والتحكم الفعال في البرامج الحديثة لأثر الوعي بالتضخم السنوي.

👉 دراسة (العبداللات، 2021)، بعنوان أثر الحاكمية الرشيدة في أثر الوعي بالتضخم السنوي:

الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحاكمية الرشيدة بأبعادها (سيادة القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة والنزاهة والإنصاف والفاعلية والكفاءة والاستدامة) في أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (إدارة الجودة وإدارة الجدول الزمني وإدارة النطاق وإدارة التكلفة وإدارة المخاطر وإدارة الموارد) من خلال التخطيط لإدارة الأزمات كمتغير معدل في أمانة عمان الكبرى. ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الكمي. وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في مشاريع أمانة عمان الكبرى من: المديرين،

مديري المشاريع والعاملين فيها، والبالغ عددهم (300) موظف، وقد تم استخدام المسح الشامل، واسترداد (258) استبانة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود مستوى متوسط من الأهمية للحاكمية الرشيدة وأثر الوعي بالتضخم السنوي والتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية للحاكمية الرشيدة في أثر الوعي بالتضخم السنوي، وكذلك وجود دور للتخطيط لإدارة الأزمات في تحسين أثر الحاكمية الرشيدة في أثر الوعي بالتضخم السنوي في أمانة عمان الكبرى. كما توصلت أن لبعدي الاستدامة والفاعلية الأثر الأكبر في أثر الوعي بالتضخم السنوي وفي أبعادها، ولبعد الاستدامة التأثير الأكبر في وجود التخطيط لإدارة الأزمات. وكان لبعد الشفافية التأثير العكسي في أثر الوعي بالتضخم السنوي وكذلك بوجود التخطيط لإدارة الأزمات. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: ضرورة استمرار أمانة عمان الكبرى بتطبيق الحاكمية الرشيدة وتقييمها، مع التوعية المستمرة لموظفيها بأبعاد الحاكمية الرشيدة، والعمل على نشر ثقافة الحاكمية في الأمانة، مع الاستمرار بوضع استراتيجيات تضمن تقديم الخدمات لكافة الفئات المستهدفة وفقاً للعدالة الاجتماعية ودون تمييز، ومنح الجميع فرصاً متساوية، وضرورة وضع مؤشرات أداء لقياس أبعاد أثر الوعي بالتضخم السنوي في المشاريع التي يتم تنفيذها في الأمانة، وكذلك تعيين فرق متخصصة لإدارة الأزمات وأخرى لإدارة المخاطر، وعمل دليل خاص في حاكمية المشاريع الرشيدة يتم تطبيقه في المنظمات الحكومية والخاصة مع ضرورة وجود جهة مسؤولة عن متابعة التطبيق وعمل دراسة علمية مشابهة في القطاع الخاص.

2.8.1 دراسات عن البنية التحتية

دراسة (Alnsour, 2023)، بعنوان **A Sustainable Urban Design Model for Residential**

Neighborhoods: Palestinian Context

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج متكامل للتصميم الحضري المستدام للأحياء السكنية في فلسطين، مستنداً إلى تحليل أدوات تقييم الاستدامة الدولية مثل "NSA". استخدم الباحثان أدوات نظم المعلومات الجغرافية GIS وبرنامج Urbano، إلى جانب المقابلات والملاحظة، لتحديد مؤشرات قياس محلية تراعي الخصوصية المناخية والاجتماعية في السياق الفلسطيني. أظهرت النتائج أن دمج البيئة الطبيعية،

البنية التحتية للطاقة والمياه، والأنشطة المجتمعية يؤدي إلى تعزيز كفاءة الأحياء وتقليل الأثر البيئي. الدراسة توصي بتبني مؤشر استدامة مؤسسي للأحياء المحلية يأخذ بعين الاعتبار البيئة، الاقتصاد، والنطاق الاجتماعي كأركان متوازنة.

📖 دراسة (Karaman, 2022)، بعنوان: Residential Satisfaction and Quality of Urban Life

Examining Diverse Housing Environments in Kayseri, Türkiye

في دراسة شاملة على سكان مقاطعة كايسري بتركيا، فحص الباحثان العلاقة بين نوع البيئة السكنية (مرتفع الكثافة مقابل منخفض) وجودة الحياة. تم جمع بيانات من 600 أسرة باستخدام استبيان، ثم تحليلها عبر الانحدار المتعدد وANOVA. أثبتت النتائج أن رضا الساكنين أشد في الأحياء منخفضة الطوابق مقارنةً بالعالية، حيث إن وجود خدمات حضرية قريبة وعلاقات اجتماعية بين الجيران يعزز الشعور بالانتماء، وبالتالي جودة الحياة. خلصت الدراسة إلى ضرورة مراعاة الأبعاد النفسية والاجتماعية والبنائية عند تصميم الأحياء، ودعت لتحسين مستوى الخدمات الحضرية في الأحياء عالية الكثافة.

📖 دراسة (Mouratidis, 2022)، بعنوان: What Makes Cities Livable? Determinants of

Neighborhood Satisfaction and Happiness in Thessaloniki and Oslo

قاد الباحثان دراسة مقارنة في مدينتي أوسلو وأثينا، تستند إلى تحليل العامل الهيكلي على بيانات مسحية وجغرافية من سكان المدينة. أبرزت النتائج أن القرب من المركز الحضري والسلامة والانتماء للمكان عوامل مشتركة ترفع درجة الرضا. أما السعادة فمرتبطة أيضًا بالهدوء والترابط الاجتماعي والكثافة المنخفضة. وجد الفريق فروقًا بين المدينتين، فلم تُساهم المتنزهات كثيرًا في رضا ساكني تسالونيكي لكنها فعلت في أوسلو. أوصوا بتضمين كل من الرضا الحركي والعاطفي للسكان في التخطيط الحضري، لرفع جودة الحياة والأثر الإيجابي للتخطيط المستدام.

📖 دراسة (Hassan, 2023)، بعنوان Neighborhood Connectivity and Social

Sustainability: A Case Study of Qasimabad, Hyderabad

استعرض الباحثان حالة منطقة قسيم آباد في حيدر آباد، مسلطين الضوء على أهمية شبكة الطرق والفضاءات العامة في تعزيز استدامة الأحياء اجتماعياً. وصلا إلى أن النمو السكاني السريع دون بنية تخطيطية تتسبب في عشوائية حضرية تؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي وجودة الحياة. عبر تحليل الأدبيات واستبيان ميداني، حدد الباحثان تسع خصائص للحي المستدام تشمل القرب المكاني، الشمولية، وصول الخدمات، الاتصال المجتمعي، والحوكمة المحلية. أكدوا أن تعزيز التواصل البنائي والاجتماعي ضمن الحي يقلل العزلة ويزيد رضى السكان واستمرارهم في الحي.

📖 دراسة (Lee, 2021)، بعنوان Relationship between Physical Environment Satisfaction,

Neighborhood Satisfaction, and Quality of Life in Gyeonggi, Korea. Land, 10(7),

.663–675.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين رضا السكان عن البيئة المادية للحي (مثل الشوارع، الخدمات، المساحات الخضراء) ورضاهم العام عن الحي وجودة الحياة. استُخدمت بيانات من مسح وطني أجري في مقاطعة Gyeonggi بكوريا، شمل 20,000 مشارك ضمن تصميم طبقي متعدد المراحل. أظهرت نتائج تحليل الانحدار العامل وANOVA أن رضا السكان عن البيئة المادية لخدمتهم – مثل توفر وسائل الراحة وسلامة المنطقة – يرتبط ارتباطاً إيجابياً وثابتاً بجودة الحياة العامة. كما أظهر تحليل التأثير المعتدل أن مستوى الرضا عن الحي يعزز الأثر الإيجابي للرضا البيئي في تعزيز جودة الحياة، مما يعبر عن دور العلاقة بين الفرد وبيئته. تشير النتائج إلى أن تخطيط الحي يجب أن يركز على تحسين جودة البنية التحتية والخدمات ومراعاة متطلبات السلامة والراحة لتحقيق تحسن ملموس في رضا السكان وجودة حياتهم.

9.1 الفجوة البحثية:

تُعدّ الفجوة البحثية أحد المكونات المحورية في توجيه أي دراسة علمية، حيث تُبرز الموقع الذي تتموضع فيه الدراسة الحالية مقارنة بسابقتها، وتُبين إسهامها في تغطية جانب لم يُتناول بعد بالقدر الكافي. وفي هذا السياق، فإن الدراسة الحالية بعنوان "أثر الوعي بالتضخم السنوي على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية" تسعى لسدّ فجوة واضحة لم تتطرق إليها معظم الدراسات السابقة بشكل مباشر، بل تناولت موضوعات مجاورة لها أو ضمن سياقات مختلفة.

فبالنظر إلى دراسة باقر (2020)، نجد أنها اهتمت بالربط بين إدارة المخاطر وأثر الوعي بالتضخم السنوي في قطاع البنية التحتية، وتحديدًا في الهيئة العامة للطرق والنقل البري بالكويت، من خلال الدور الوسيط للثقافة التنظيمية. ورغم أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على جوانب إدارية وتنظيمية، فإنها تختلف جذريًا عن الدراسة الحالية من حيث الفئة المستهدفة (المهندسون والفنيون)، والقطاع المدروس (المشاريع الهندسية)، وطبيعة التضخم الذي تناولته، حيث ركزت على أثر التضخم في الأداء الإنشائي، وليس على الوعي بالتضخم كمؤشر معرفي وسلوكي للمستهلك والمستثمر. من هنا يتبين أن الدراسة الحالية تتفرد بالتركيز على الأثر المعرفي والاقتصادي للوعي بالتضخم السنوي على السلوك الفردي والاقتصادي، وليس على الأداء المؤسسي أو الإنشائي.

أما دراسة عبد النبي (2021) فقد تناولت موضوع الابتكار والإبداع وعلاقته بنجاح أثر الوعي بالتضخم السنوي في وكالة التوظيف، ما يعكس تركيزًا على الجوانب المؤسسية والإبداعية الداخلية في بيئة العمل الحكومية. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة ناقشت مفهوم "أثر الوعي بالتضخم" ضمن السياق الإداري، فإنها لم تعالج أثر هذا الوعي على السلوك الاقتصادي للفئات المختلفة، كما لم تتناول القطاع الخاص أو المستثمرين، وهو ما تبناه الدراسة الحالية التي تسعى لتغطية الجانبين: سلوك المستهلك وسلوك المستثمر، في سياق الاقتصاد الكلي والممارسات اليومية.

كذلك، ركزت دراسة العبدالات (2021) على العلاقة بين الحاكمية الرشيدة وأثر الوعي بالتضخم السنوي، مع إدخال متغير معدل هو التخطيط لإدارة الأزمات، وضمن سياق أمانة عمان الكبرى. هذه الدراسة، رغم تقديمها رؤية مهمة بشأن تطبيقات إدارية وتنظيمية، إلا أن تركيزها بقي حبيس الإطار المؤسسي والخدمي المحلي، ولم تمتد لتحليل انعكاسات التضخم على سلوكيات الفئات الاقتصادية المختلفة، ولم تُميز بين المستهلكين والمستثمرين أو تبحث في تأثير الإدراك التضخمي على اتخاذ القرار المالي أو الاستهلاكي، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية.

وفي سياق آخر، جاءت دراسة تقدة (2023) لتتناول التحليل الشبكي كأداة تقنية لتحسين فعالية أثر الوعي بالتضخم في قطاع الأشغال العامة، إلا أن الدراسة افتقرت إلى التحليل السلوكي والاقتصادي للفرد أو المؤسسة من حيث قرارات الإنفاق أو الاستثمار. وبالتالي، فإن دراسة تقدة ظلت في إطار أدوات التنفيذ الفني والإداري، دون النظر إلى انعكاسات التضخم أو فهمه على السلوك الاقتصادي.

من جهة أخرى، قدمت دراسة الشهري (2024) رؤية تتعلق بالإدارة الرشيقة ودعم مشاريع إدارة المعرفة، والتي، رغم تميزها من حيث المنهجية والربط بين الإدارة الحديثة والمعرفة، فإنها لم تتطرق للتضخم أو تبعاته، ما يجعلها مختلفة جذرياً عن الدراسة الحالية من حيث الموضوع والمجال، لكنها تؤكد أهمية الاتجاه نحو إدماج الجوانب السلوكية والمعرفية في فهم تأثيرات المتغيرات الاقتصادية والإدارية، وهي رؤية تدعم توجه الدراسة الحالية.

أما على صعيد الدراسات المتعلقة بالبنية التحتية وجودة الحياة مثل دراسات Mouratidis (2022) و Lee (2021) و Karaman (2022)، فقد سلطت الضوء على جوانب التخطيط الحضري، والرضا السكني، وجودة الحياة، إلا أنها لم تتناول الأثر الاقتصادي الكلي مثل التضخم، أو تحليل الوعي به كعامل مؤثر في قرارات الأفراد والمستثمرين. هذه الدراسات تقدم سياقاً مكانياً وسوسولوجياً مهماً يمكن الاستفادة منه، لكنها لا تقترب من صلب المشكلة التي تعالجها الدراسة الحالية.

وعند المقارنة بين الدراسات السابقة مجتمعة، يتضح أن معظمها انحصر إما في الإطار الإداري والمؤسسي مثل دراسات عبد النبي وباقر والعبدالات، أو في الجوانب التقنية والتخطيطية كما في دراسة

تقده، أو في جودة الحياة والعمران الحضري كما في الدراسات الأجنبية. ولا توجد دراسة جمعت بشكل مباشر بين متغير "الوعي بالتضخم السنوي" وتأثيره على السلوك الاقتصادي للأفراد والمستثمرين في البيئة السعودية تحديداً، سواء من حيث القرارات الشرائية أو الاستثمارية أو الادخار.

وبالتالي، تظهر الفجوة البحثية جلية في كون الدراسة الحالية تقدم نموذجاً سلوكياً وتحليلياً لفهم كيف يؤثر الإدراك بالتغيرات السنوية في مستوى التضخم على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين في المملكة، وهو ما لم تتم معالجته بوضوح أو بعمق في الأدبيات السابقة، ما يجعل من هذه الدراسة ذات أهمية نظرية وتطبيقية كبيرة.

10.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

تنطلق الدراسة الحالية المعنونة بـ "أثر الوعي بالتضخم السنوي على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية" من جملة من المنطلقات النظرية التي توطر الخلفية المعرفية والمنهجية لها، وتعزز من أهمية تناولها كإسهام أكاديمي في مجال الاقتصاد السلوكي والتخطيط المالي المعاصر. إذ تستند الدراسة إلى الإطار النظري الذي يبرز العلاقة التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى رأسها التضخم السنوي، وبين السلوك الاقتصادي للأفراد، وتحديداً في شريحتي المستهلكين والمستثمرين، باعتبارهما الفاعلين الرئيسيين في الحركة الاقتصادية اليومية.

يُعد مفهوم التضخم أحد أكثر المفاهيم الاقتصادية تداولاً وتأثيراً في السياسات الاقتصادية والمالية المعاصرة. والتضخم السنوي، بوصفه مقياساً للتغيرات في المستوى العام للأسعار على مدى فترة سنة، لا يُمثل فقط ظاهرة كمية تقاس من خلال المؤشرات الرسمية، بل يُنظر إليه أيضاً كعامل نفسي ومعرفي يؤثر في توقعات الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم الاقتصادية. فالوعي بالتضخم لا يُقاس فقط من خلال إدراك الأفراد للارتفاع في أسعار السلع والخدمات، بل يتضمن فهمهم لأسبابه، وتوقعاتهم لمستقبله، ودرجة استعدادهم للتكيف معه سواء من خلال تعديل أنماط الإنفاق أو إعادة تقييم استراتيجيات الادخار والاستثمار.

وترتكز الدراسة على النظرية السلوكية في الاقتصاد التي تؤكد أن الأفراد لا يتخذون قراراتهم المالية فقط على أسس عقلانية محضة، بل يتأثرون بمعلوماتهم ومعارفهم ومدى وعيهم بالمتغيرات الاقتصادية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الأفراد الذين يتمتعون بدرجة عالية من الوعي بالتضخم هم أكثر قدرة على اتخاذ قرارات مالية رشيدة تقلل من تعرضهم للمخاطر الاقتصادية. في هذا السياق، يصبح التضخم أكثر من مجرد معدل رقمي تصدره الجهات الإحصائية، بل يتحول إلى متغير معرفي وسلوكي يوجه سلوك السوق.

كما تعتمد الدراسة على أدبيات الاقتصاد السلوكي التي تربط بين الوعي الاقتصادي والسلوك الاستهلاكي والاستثماري، وتفترض وجود تأثير تراكمي للتضخم على قرارات الشراء والادخار، بل وعلى ثقة الأفراد في الأنظمة الاقتصادية ككل. إذ أن ارتفاع التضخم قد يؤدي إلى تغيير في نمط الشراء، كالتحول من شراء السلع الكمالية إلى الضرورية، أو التخلي عن الخطط الاستثمارية طويلة الأجل لصالح أدوات استثمارية أكثر سيولة وأقل مخاطرة. وقد يصل التأثير في بعض الحالات إلى تبني سلوكيات مالية وقائية مثل الاكتناز النقدي، أو الاعتماد على المضاربة قصيرة الأجل.

وتستند الدراسة أيضاً إلى النظرية المؤسسية في تفسير تأثير الإطار المؤسسي والمعلوماتي على سلوك الأفراد، حيث يُنظر إلى البيئة الاقتصادية السعودية، في ظل التحولات التي تشهدها وفق رؤية 2030، باعتبارها بيئة خصبة لتقييم أثر التوعية الاقتصادية، خصوصاً في ظل تطور القنوات الرقمية وارتفاع نسب الوصول إلى البيانات الاقتصادية، وتنامي دور المؤسسات المعنية بالثقيف المالي كالبانوك المركزية ومراكز الدراسات المالية.

كما تأخذ الدراسة في اعتبارها التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في المملكة، والتي أثّرت على حجم الطبقة الوسطى، ومستوى التعليم المالي، والانفتاح على الثقافة المالية العالمية، وهو ما يؤسس لفهم جديد لمدى استعداد المستهلك السعودي لتكييف سلوكه بناء على متغير التضخم. وتُبرز بذلك أهمية البحث في طبيعة هذا الوعي، وكيفية تشكله، وما إذا كان قائماً على مصادر موثوقة، أم مبنياً على الانطباعات العامة أو التجارب الشخصية.

وبهذا تُعد الدراسة الحالية محاولة منهجية لفهم العلاقة المركبة بين الإدراك التضخمي والسلوك الاقتصادي، في بيئة اقتصادية متحركة تتأثر بالعوامل المحلية والعالمية على حد سواء، وتُشكل نتائجها أساساً معرفياً يدعم الجهات المعنية بالتخطيط الاقتصادي والتثقيف المالي في صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية في مواجهة آثار التضخم وضبط سلوك السوق.

11.1 المنهجية وطرق البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأسلوب مناسب للوصف، الذي يتطابق مع الفصول النظرية أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة للمؤسسة محل الدراسة باعتباره ملائماً لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع، مع إخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل أبعاده، والتي سنتطرق إليها في الفصل التطبيقي في دراسة الحالة.

يعتمد اختيار المنهج الملائم لطبيعة البحث على طبيعة المشكلة والهدف من دراستها، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالأسلوب الوصفي مناسب للوصف الذي يتطابق مع الفصول النظرية، أما في الفصل التطبيقي التحليلي والمنهج الاستنباطي من أجل تحليل وتقييم البيانات المتحصل عليها في الاستبانة محل الدراسة، حيث يسهم هذا المنهج في الإجابة عن التساؤلات البحثية من خلال جمع البيانات ومن ثم تحليلها ومناقشتها. وهذا المنهج هو المستخدم في معظم الدراسات السابقة.

12.1 مصادر جمع البيانات

- **المصادر الثانوية:** وتشمل البيانات والمعلومات الموجودة في الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية وأوراق العمل والمجلات والدوريات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، بالإضافة إلى التقارير المنشورة وغير المنشورة التي تناولت الموضوع في مختلف المؤسسات ذات الصلة.
- **المصادر الأولية:** اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع البحث.

13.1 أدوات الدراسة:

تعرف أداة البحث بأنها "الوسيلة التي تتم بواسطتها عملية جمع البيانات بهدف الإجابة عن تساؤلاته، وسيعتمد الباحثين في جمع البيانات على الاستبانة، والتي تُعرف بأنها "صيغة محددة من الفقرات والأسئلة تهدف إلى جمع البيانات من أفراد البحث"

حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة ب: النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي.
- القسم الثاني: اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع.

14.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحقيق أهداف الدراسة:

- معامل " ألفا كرونباخ " لقياس ثبات أداة الدراسة ومعامل الارتباط بيرسون لقياس صدق أداة الدراسة والعلاقة بين المتغيرات
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتعلقة بمتغيرات الدراسة ولجميع الاستجابات على فقرات الاستبيان.
- معامل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع

15.1 أداة الدراسة

تم تصميم الاستبانة في الدراسة الحالية لتتناسب مع متغيرات البحث من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. تتكون الاستبانة من قسمين رئيسيين:

👉 **القسم الأول:** يتناول المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من العاملين في قطاع المشاريع

الإنشائية، ويشمل المسمى الوظيفي، العمر، المستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة.

👉 **القسم الثاني:** يحتوي على الفقرات التي تقيس المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة.

أولاً: المتغير المستقل – أثر الوعي بالتضخم السنوي، ويُقاس من خلال 20 فقرة مقسمة لثلاثة أبعاد رئيسية:

1. فهم التغير في الأسعار

2. القرارات السياسية

3. التخطيط المالي

4. الاستثمار

ثانياً: المتغير التابع – تحسين السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين، ويُقاس من خلال (10) فقرة موزعة.

16.1 حدود الدراسة:

- **حدود موضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل أثر الوعي بالتضخم السنوي بأبعاده مجمعة والمتمثلة في (فهم التغير في الأسعار – القرارات السياسية – التخطيط المالي – الاستثمار) على السلوك الاقتصادي للمستهلكين والمستثمرين بالتطبيق على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- **حدود مكانية:** تُجرى الدراسة على الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- **حدود زمانية:** تم إعداد الدراسة في عام 2025.
- **حدود بشرية:** تقتصر الحدود البشرية لهذه الدراسة على العاملين في الشركات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: الوعي بالتضخم السنوي

1.1.2 تمهيد

الوعي بالتضخم السنوي هو أحد المفاهيم الاقتصادية الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد وسلوكياتهم المالية والشرائية. يُقصد بالتضخم السنوي الزيادة العامة والمستمرة في الأسعار خلال سنة معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود. وكلما ارتفعت معدلات التضخم، كلما أصبحت العملة المحلية قادرة على شراء كميات أقل من السلع والخدمات. لذلك، فإن الوعي بهذه الظاهرة لا يُعد رفاهية اقتصادية، بل ضرورة لفهم كيفية إدارة الموارد المالية الفردية والمؤسسية بشكل أكثر فعالية. (Lubis et al., 2024)

يبدأ الوعي بالتضخم بفهم أسبابه، والتي تتنوع ما بين زيادة في الطلب تفوق العرض، أو ارتفاع تكاليف الإنتاج مثل الأجور والمواد الخام، أو السياسات النقدية التوسعية مثل ضخ السيولة في السوق بشكل مفرط. كما أن العوامل العالمية مثل تقلبات أسعار الطاقة والغذاء أو الاضطرابات الجيوسياسية يمكن أن تلعب دورًا في التأثير على معدلات التضخم المحلية. ومن خلال فهم هذه الأسباب، يمكن للأفراد والمؤسسات توقع التغيرات الاقتصادية المقبلة، واتخاذ قرارات مدروسة بشأن الادخار، الاستثمار، والإنفاق. (Qureshi et al., 2017)

من الناحية الاجتماعية والنفسية، يؤثر التضخم على سلوك الأفراد بشكل واضح. فعندما يشعر المواطنون بأن الأسعار في ارتفاع مستمر، فإنهم قد يتجهون إلى التسوق المفرط أو تخزين السلع خوفًا من زيادات مستقبلية، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة. كما أن تآكل الأجور الحقيقية بسبب التضخم قد يؤدي إلى شعور بالإحباط أو عدم الرضا، خاصة في حال عدم مواكبة الرواتب لمعدلات التضخم. وبالتالي،

يصبح للوعي التضخمي دور مهم في ضبط التوقعات وتهذيب ردود الأفعال، وتحفيز المطالبة بزيادة الكفاءة الاقتصادية، سواء على مستوى الأفراد أو السياسات الحكومية. (Mushtaq & Shah, 2025)

اقتصادياً، يسهم الوعي بالتضخم السنوي في توجيه السياسات النقدية والمالية. فحين يكون لدى المواطنين معرفة واضحة بالتضخم، يصبح لديهم قدرة أكبر على فهم قرارات البنوك المركزية مثل رفع أسعار الفائدة لكبح التضخم، أو تقليلها لتحفيز النمو. هذا الفهم المجتمعي يعزز الثقة بين صانع القرار والجمهور، ويقلل من احتمالية الذعر أو سوء الفهم عند اتخاذ إجراءات اقتصادية حازمة. كما يمكن للوعي التضخمي أن يشجع على المطالبة بسياسات مالية أكثر انضباطاً، وإصلاحات هيكلية تعزز الإنتاجية وتقلل من الاعتماد على الواردات المكلفة. (Poncelet, 2021)

على صعيد الأفراد، فإن الوعي بالتضخم يُعد ركيزة أساسية للتخطيط المالي الشخصي. فعند معرفة معدلات التضخم السنوية، يمكن للفرد تعديل استراتيجيته في الادخار والاستثمار، والبحث عن أدوات مالية تحافظ على القيمة الحقيقية للمدخرات مثل السندات المرتبطة بالتضخم أو الاستثمار في أصول ذات عوائد أعلى. كما يمكن أن يساعد هذا الوعي في اتخاذ قرارات استهلاكية أكثر رشادة، والابتعاد عن الديون ذات الفوائد المتغيرة التي قد تتأثر بقرارات رفع أسعار الفائدة نتيجة للتضخم. (Ahmad, 2021)

باختصار، فإن الوعي بالتضخم السنوي لا يقتصر على الاقتصاديين أو صناع السياسات، بل هو ضرورة للجميع. فهو يسهم في بناء مجتمع أكثر فهماً للأسواق وتقلباتها، وأكثر قدرة على التعامل مع التحديات المالية اليومية. ومع تزايد العولمة وتأثيراتها على الاقتصادات المحلية، يصبح من المهم تعزيز هذا النوع من الوعي عبر التعليم، الإعلام، والسياسات العامة، لضمان استقرار اقتصادي واجتماعي مستدام. (Adnan et al., 2022)

2.1.2 تعريف التضخم

التضخم هو ظاهرة اقتصادية معقدة تعبر عن الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما يتم قياس هذه الفترة على أساس سنوي.

وعندما ترتفع الأسعار بشكل عام، تنخفض القوة الشرائية للعملة، أي أن كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة تصبح أقل. وبالتالي، فإن التضخم لا يتعلق فقط بارتفاع أسعار سلعة أو خدمة محددة، بل يشير إلى اتجاه عام ومستمر للزيادة في الأسعار في معظم جوانب الاقتصاد، مما يؤثر على معيشة الأفراد واستقرار الأسواق وسلوك المؤسسات. (Manoharan et al., 2022)

ينشأ التضخم من تفاعل عدة عوامل، بعضها يتعلق بالطلب والبعض الآخر بالعرض. فعندما يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات بشكل يفوق قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب (أي أن الطلب يتجاوز العرض)، ترتفع الأسعار، ويطلق على هذا النوع "تضخم الطلب". بالمقابل، يمكن أن يحدث التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، مثل زيادة أجور العمال أو أسعار المواد الخام، ما يؤدي إلى انتقال هذه التكاليف إلى المستهلك النهائي في صورة أسعار أعلى، ويُعرف هذا بتضخم التكاليف. كذلك، يمكن أن تؤدي السياسات النقدية التوسعية، مثل ضخ كميات كبيرة من النقود في السوق دون وجود نمو اقتصادي حقيقي، إلى ارتفاع الأسعار نتيجة لتضاؤل قيمة العملة، وهو ما يسمى بـ "التضخم النقدي". (Lynn et al., 2022)

ويُعد التضخم من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تراقبها الحكومات والبنوك المركزية عن كثب، نظرًا لتأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. فمعدلات التضخم المعتدلة غالبًا ما تُعتبر علامة على اقتصاد ينمو بشكل صحي، حيث تعكس ارتفاعًا طفيفًا في الأسعار نتيجة زيادة في الطلب والإنتاج. أما التضخم المفرط أو الخارج عن السيطرة، فيُعد علامة على اختلالات اقتصادية خطيرة، وقد يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية، وتآكل المدخرات، وارتفاع تكلفة المعيشة بدرجة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. (Singh, 2019)

من الجوانب المهمة لفهم التضخم أيضًا أنه لا يؤثر على جميع شرائح المجتمع بنفس الطريقة. فالتطبقات ذات الدخل المحدود تتضرر أكثر، لأنها تنفق نسبة كبيرة من دخلها على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والنقل، وهي القطاعات التي عادة ما تشهد أعلى معدلات التضخم. أما أصحاب الأصول مثل العقارات أو الأسهم فقد يتمكنون من حماية ثرواتهم أو حتى زيادتها خلال فترات التضخم،

خاصة إذا ارتفعت قيمة تلك الأصول. لذلك، يُنظر إلى التضخم أيضًا باعتباره مسألة توزيع دخل وثروة، وليس فقط مسألة اقتصادية تقنية. (Pougel, 2023)

ولمراقبة التضخم، تعتمد الحكومات على أدوات قياس رسمية مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو مؤشر أسعار المنتجين (PPI)، وهي مؤشرات تُحسب بشكل دوري لتعكس تغير أسعار "سلة" من السلع والخدمات التي يستهلكها المواطن العادي. وتساعد هذه المؤشرات في رسم السياسات الاقتصادية واتخاذ قرارات مثل تعديل أسعار الفائدة أو الدعم الحكومي، في محاولة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم. (Ahmad, 2020)

في المحصلة، فإن فهم التضخم لا يقتصر على المعرفة بتعريفه النظري، بل يتطلب استيعاب ديناميكيته، أسبابه، آثاره، وكيفية التعامل معه على مستوى الأفراد والحكومات. إذ يُعد التضخم من الظواهر التي تؤثر في كل قرار اقتصادي تقريبًا، من الأسعار في الأسواق، إلى سياسات الرواتب، إلى اتجاهات الادخار والاستثمار. (Strickland, 2022)

3.1.2 الفرق بين التضخم السنوي والتضخم الشهري

الفرق بين التضخم السنوي والتضخم الشهري يكمن في الإطار الزمني المستخدم لقياس التغير في الأسعار، وفي الأثر الاقتصادي الذي يعكسه كل منهما. كلا النوعين يستخدمان نفس المفهوم الأساسي، وهو قياس التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، ولكن كل واحد منهما يقدم زاوية تحليل مختلفة، تُستخدم لأغراض متباينة في فهم الوضع الاقتصادي، واتخاذ القرارات النقدية والمالية. (Rosner, 2022)

التضخم السنوي يشير إلى نسبة التغير في الأسعار خلال فترة تمتد على مدار سنة كاملة، مقارنةً بنفس الفترة في العام السابق. على سبيل المثال، إذا كان مؤشر أسعار المستهلك في يونيو 2024 يعادل 110 وكان في يونيو 2023 يعادل 100، فإن معدل التضخم السنوي سيكون 10%. يُعد هذا المقياس الأكثر شيوعًا في التحليلات الاقتصادية والإعلام، لأنه يُظهر الاتجاهات الطويلة الأمد في ارتفاع الأسعار، ويُستخدم على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية والمؤسسات الدولية لتقييم الأداء الاقتصادي، ورسم

السياسات النقدية، وقياس مدى تأكل القوة الشرائية لدى الأفراد على المدى الزمني الأطول. كما يُعد هذا المقياس مرجعاً مهماً في عقود العمل التي تُراجع سنوياً، والمعاشات، وتسعير الخدمات طويلة الأجل. (Tan & Taeihagh, 2020)

أما التضخم الشهري، فهو يقيس نسبة التغير في الأسعار خلال شهر واحد فقط، مقارنةً بالشهر الذي سبقه. فمثلاً، إذا ارتفع مؤشر الأسعار من 110 في مايو إلى 111 في يونيو، فإن معدل التضخم الشهري يكون 0.91%. وعلى الرغم من أن هذا النوع من القياس يبدو ضيق الأفق من حيث المدة، إلا أنه يُعد مؤشراً فورياً ومبكراً للتغيرات الاقتصادية الطارئة أو المفاجئة. فعندما تظهر زيادات حادة في معدل التضخم الشهري، حتى لو لم تنعكس بعد في المعدل السنوي، فإن ذلك قد يكون إشارة على موجة تضخمية قادمة أو خلل في السوق، مما يدفع صانعي السياسات إلى التحرك بشكل استباقي لمعالجة الأسباب المحتملة. (Luna et al., 2014)

الفرق الرئيسي أيضاً أن التضخم الشهري قد يكون أكثر تقلباً بسبب العوامل الموسمية أو الظرفية، مثل ارتفاع أسعار الخضروات في غير موسمها، أو تغير أسعار الوقود نتيجة لتغيرات عالمية مؤقتة. لذلك فإن التضخم الشهري غالباً ما يتم تعديله إحصائياً لإزالة هذه التأثيرات الموسمية حتى يُعطي صورة أكثر دقة عن الاتجاه الحقيقي. في المقابل، التضخم السنوي يمتص هذه التقلبات ضمن المعدل العام للسنة، ويعطي رؤية أكثر استقراراً وتحليلاً شاملاً للتغيرات الاقتصادية. (Lo et al., 2022)

ومن الناحية العملية، التضخم الشهري يُستخدم من قبل المحللين والمستثمرين كأداة رصد لحظي لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية الحالية، فيما يُعتمد على التضخم السنوي لتحديد الاتجاهات العامة، ومقارنة الأداء الاقتصادي بين الفترات والدول. كما أن الجمع بين النوعين يوفر رؤية أكثر شمولاً: فمعدل سنوي مرتفع ومعدل شهري منخفض قد يشير إلى تباطؤ في وتيرة التضخم، والعكس صحيح. (Ibrahim, 2013)

بالتالي، يمكن القول إن التضخم الشهري هو بمثابة "نبض السوق اللحظي"، بينما التضخم السنوي يُمثل "الرؤية الاستراتيجية الطويلة"، ولكل منهما دوره في تحليل الاقتصاد وتوجيه السياسات المالية والنقدية، وتقدير مدى تأثير التضخم على المستهلكين والأسواق. (Margetts et al., 2006)

4.1.2 أنواع التضخم

أنواع التضخم تعكس اختلافات في حدة الظاهرة وأسبابها وسياقاتها الاقتصادية، ولكل نوع منها دلالات معينة تساعد صانعي السياسات والاقتصاديين في فهم طبيعة التضخم واتخاذ الإجراءات المناسبة. ومن أبرز هذه الأنواع: التضخم الزاحف، والتضخم المفرط، والتضخم المكبوت، والتضخم المستورد، وكل منها يُمثل حالة مختلفة من التغير في الأسعار، وينشأ في ظل ظروف اقتصادية محددة. (Macintosh, 2006)

أولاً: التضخم الزاحف (Creeping Inflation)

التضخم الزاحف هو الشكل الأكثر اعتدالاً واستقراراً من التضخم، ويُطلق عليه أحياناً "التضخم المعتدل" أو "التضخم المستقر". في هذا النوع، ترتفع الأسعار بمعدل بطيء وثابت نسبياً، غالباً بمعدلات تقل عن 3% سنوياً. ورغم أنه قد يبدو غير مقلق من حيث الوتيرة، إلا أن استمراره لفترة طويلة قد يؤدي إلى تآكل تدريجي في القوة الشرائية. ويُعتبر التضخم الزاحف مرغوباً نسبياً في بعض الحالات الاقتصادية، لأنه يعكس نمواً صحيحاً في الطلب دون أن يحدث اختلالات كبيرة. كما أن هذه الدرجة من التضخم تحفز الأفراد والشركات على الإنفاق والاستثمار، بدلاً من الاكتناز، ما يعزز النشاط الاقتصادي. إلا أن الخطورة تكمن إذا لم يتم احتواؤه وتحول لاحقاً إلى تضخم متسارع أو جامح. (Margetts & Dunleavy, 2013)

ثانياً: التضخم المفرط (Hyperinflation)

يُعد التضخم المفرط من أخطر أشكال التضخم وأكثرها تدميراً للاقتصاد، وهو يحدث عندما تتسارع الأسعار بشكل كبير للغاية وخارج عن السيطرة، بمعدلات قد تتجاوز مئات أو آلاف في المئة خلال فترة زمنية قصيرة. وغالباً ما ينشأ في ظل انهيار الثقة بالعملة الوطنية نتيجة طباعة النقود بشكل مفرط دون غطاء حقيقي من الإنتاج أو الأصول. تؤدي هذه الحالة إلى تآكل سريع في قيمة العملة، بحيث يفقد الناس الثقة في التعامل بها، ويتحولون إلى المقايضة أو إلى عملات أجنبية أكثر استقراراً. وقد عانت عدة دول من هذا النوع من التضخم مثل ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي، وزيمبابوي في العقد الأول من القرن

الحادي والعشرين، وفنزويلا مؤخرًا. والتضخم المفرط لا يؤثر فقط على الأسعار، بل يُفقد الاقتصاد توازنه بالكامل، ويؤدي إلى انهيار النظام المالي، وانتشار الفقر، وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. (Lubis et al., 2024)

ثالثًا: التضخم المكبوت (Suppressed Inflation)

التضخم المكبوت هو حالة من التضخم الكامن الذي لا يظهر على السطح بسبب تدخلات حكومية مباشرة في تسعير السلع والخدمات. وفي هذا النوع، تكون هناك ضغوط تضخمية في السوق ناتجة عن اختلافات مثل زيادة الطلب أو نقص المعروض، ولكنها لا تنعكس في الأسعار الرسمية نتيجة فرض قيود على التسعير أو دعم حكومي للسلع. إلا أن هذه الحالة عادة ما تكون مؤقتة، لأن الضغوط السوقية لا تزال بل تُرحّل، وعند رفع القيود أو الدعم تنفجر الأسعار دفعة واحدة. وغالبًا ما تُستخدم هذه السياسة في الدول النامية لمحاولة حماية المواطنين من آثار التضخم، لكنها تخلق تشوهات في السوق وتؤدي إلى نقص السلع، وظهور السوق السوداء، وتقويض الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل. وبالتالي، يُعتبر التضخم المكبوت بمثابة قنبلة اقتصادية موقوتة، تحتاج إلى سياسات إصلاحية دقيقة لتفادي تحولها إلى تضخم ظاهر أو مفرط. (Qureshi et al., 2017)

رابعًا: التضخم المستورد (Imported Inflation)

التضخم المستورد يحدث عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة المعيشة داخليًا، حتى دون وجود نمو في الطلب المحلي. ويحدث ذلك عادة عندما تعتمد الدولة بشكل كبير على استيراد الغذاء، الطاقة، أو المواد الخام، وتتأثر بأسعارها العالمية أو بسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية، فإن تكلفة الواردات تزداد تلقائيًا، حتى لو بقيت الأسعار العالمية ثابتة، مما يؤدي إلى تضخم داخلي قادم من الخارج. ويُعتبر هذا النوع من التضخم من التحديات الكبرى للدول التي لا تملك قاعدة إنتاجية قوية أو تعاني من عجز تجاري، لأنه يقلل من فاعلية السياسات النقدية المحلية، ويجعل التحكم في الأسعار أكثر تعقيدًا. وللتعامل مع التضخم

المستورد، تحتاج الدول إلى تعزيز الإنتاج المحلي، تنويع شركائها التجاريين، ودعم عملتها الوطنية بطرق مستدامة. (Mushtaq & Shah, 2025)

في المجمل، فإن هذه الأنواع الأربعة من التضخم تقدم نظرة شاملة ومتعددة الأبعاد لكيفية تشكّل التضخم، وتُبرز أهمية فهم السياق المحلي والعالمي عند تحليل الظاهرة. فلكل نوع أسبابه، وآثاره، وطرق معالجته، ويتطلب من الحكومات اتباع سياسات مرنة ومتوازنة، تراعي كل من الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. (Poncelet, 2021)

5.1.2 أسباب التضخم

تُعد الأسباب الاقتصادية الداخلية أحد المحركات الرئيسية للتضخم، إذ تنبع من داخل هيكل الاقتصاد الوطني وتعكس التفاعل بين العرض والطلب، والتكاليف الإنتاجية، وسلوك المستهلكين، وطبيعة السوق المحلية. من أبرز هذه الأسباب، زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات في ظل ثبات أو بطء نمو الإنتاج المحلي. فعندما يرتفع الطلب، نتيجة لتحسن الدخل أو زيادة الإنفاق الحكومي أو التوسع في القروض، دون أن يُقابل ذلك نمو موازٍ في العرض، تبدأ الأسعار في الارتفاع نتيجة هذا الاختلال في التوازن بين العرض والطلب. (Ahmad, 2021)

كما تلعب تكلفة الإنتاج المحلية دورًا حيويًا في نشوء التضخم الداخلي، إذ تؤدي الزيادة في أجور العاملين، أو أسعار الطاقة، أو أسعار المواد الخام إلى ارتفاع تكلفة السلع النهائية. وغالبًا ما تقوم الشركات بتحميل هذه التكاليف الزائدة على المستهلكين، مما يرفع المستوى العام للأسعار. أضف إلى ذلك، أن ضعف الإنتاجية أو انخفاض كفاءة الاقتصاد الوطني يؤديان إلى ارتفاع التكلفة لكل وحدة منتجة، مما يعزز الضغوط التضخمية. كذلك فإن ضعف البنية التحتية، أو عدم كفاءة سلاسل الإمداد، يؤدي إلى تأخير في التوريد وزيادة تكاليف النقل والتخزين، وكلها عناصر تدفع باتجاه ارتفاع الأسعار. (Adnan et al., 2022)

أيضًا يُمكن للتوقعات التضخمية أن تُشكل دافعًا داخليًا لتسارع التضخم. فإذا اعتقد المستهلكون والمنتجون أن الأسعار سترتفع في المستقبل، فقد يعمدون إلى التسوق أو الإنتاج المسبق أو رفع الأسعار

بصورة استباقية، مما يؤدي إلى تضخم "ذاتي التغذية". كما أن الاقتصاد غير الرسمي، وغياب الشفافية في تسعير بعض السلع، يسهمان في تشويه المنافسة ويزيدان من احتمالات التلاعب بالأسعار، خصوصًا في الأسواق التي تفتقر للرقابة الفعالة. (Manoharan et al., 2022)

6.1.2 الأسباب العالمية والخارجية للتضخم

في عصر العولمة، أصبحت الاقتصادات الوطنية شديدة الارتباط بالأسواق العالمية، ما جعل التضخم يتأثر بشكل مباشر بالعوامل الخارجية. من أبرز هذه العوامل تقلبات أسعار السلع الأساسية في السوق العالمية، مثل النفط، والغاز، والقمح، والمعادن. فعندما ترتفع أسعار هذه المواد عالميًا، فإن تكلفة استيرادها تزداد، مما ينعكس فورًا على أسعار السلع النهائية في الدول التي تعتمد على الاستيراد، وهو ما يُعرف بالتضخم المستورد. (Lynn et al., 2022)

كذلك فإن الاضطرابات الجيوسياسية مثل الحروب، العقوبات الاقتصادية، أو الأزمات في مناطق رئيسية للإنتاج أو النقل، يمكن أن تؤدي إلى نقص في الإمدادات أو ارتفاع في تكاليف الشحن، مما يسهم في رفع أسعار السلع عالميًا ومحليًا. ومثال على ذلك ما حدث أثناء أزمة الطاقة العالمية أو جائحة كورونا، حيث أدت اختناقات سلسلة التوريد العالمية إلى موجات تضخمية تجاوزت الحدود الجغرافية. (Singh, 2019)

من جانب آخر، تؤثر سياسات الدول الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على التضخم في الدول الأخرى، خاصة من خلال تحركات أسعار الفائدة أو قرارات التيسير أو التشديد النقدي. فعلى سبيل المثال، إذا رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة، فإن ذلك يؤثر على سعر الدولار ويزيد من كلفة الاستيراد للدول المرتبطة به، مما قد يؤدي إلى تضخم داخلي. (Pougel, 2023)

ولا يمكن إغفال دور أسعار صرف العملات في التأثير على التضخم الخارجي، فضعف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يجعل الواردات أكثر كلفة، وبالتالي يرتفع المستوى العام للأسعار. وهذا ما

يجعل الدول التي تعتمد بشكل كبير على الواردات أكثر عرضة للتضخم الناتج عن الصدمات الخارجية.
(Ahmad, 2020)

7.1.2 أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم

تلعب السياسات النقدية والمالية دورًا محوريًا في التأثير على التضخم، سواء عبر تحفيزه أو الحد منه، وذلك من خلال الأدوات التي تستخدمها الحكومات والبنوك المركزية لتنظيم حجم السيولة وسلوك السوق. السياسة النقدية، التي يديرها البنك المركزي، تتحكم بشكل رئيسي في عرض النقود وأسعار الفائدة. فعندما يقوم البنك المركزي بطباعة النقود بشكل مفرط أو يخفض أسعار الفائدة بشكل حاد دون وجود موازٍ في الإنتاج، تزداد كمية النقود المتداولة، ويرتفع الطلب الاستهلاكي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
(Strickland, 2022)

في المقابل، عندما يتخذ البنك المركزي قرارات برفع أسعار الفائدة أو تقليص الكتلة النقدية من خلال بيع أدوات الدين، فإن ذلك يؤدي إلى سحب السيولة من السوق، ويحد من القدرة الشرائية للأفراد والشركات، ما يسهم في كبح التضخم. ولكن هذا النهج قد يؤدي أيضًا إلى تباطؤ اقتصادي إذا تم تطبيقه بشكل مفرط أو سريع. (Rosner, 2022)

أما السياسة المالية، التي تديرها الحكومة من خلال الإنفاق العام والضرائب، فإن لها أيضًا تأثيرات تضخمية واضحة. فعندما تزيد الحكومة من إنفاقها على مشاريع ضخمة أو دعم مالي واسع دون وجود تمويل كافٍ، قد تلجأ إلى الاستدانة أو التمويل بالعجز، مما يؤدي إلى زيادة السيولة في الاقتصاد وارتفاع الأسعار. كما أن السياسات الضريبية تؤثر على سلوك الاستهلاك والإنتاج، حيث إن فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع يمكن أن يرفع أسعارها بشكل مباشر، بينما قد تؤدي الإعفاءات والدعم المفرط إلى اختلالات في السوق وزيادة الطلب غير المبرر. (Tan & Taeihagh, 2020)

في الحصة، يمكن القول إن سوء إدارة السياسات النقدية والمالية يؤدي إلى خلق بيئة تضخمية يصعب السيطرة عليها، بينما يمكن عبر التنسيق الجيد بين الجهتين تحقيق توازن دقيق بين النمو

الاقتصادي وضبط الأسعار. ويعتمد هذا النجاح على القدرة في قراءة مؤشرات السوق بشكل دقيق، واتخاذ قرارات مدروسة وتدرجية تأخذ بعين الاعتبار السياقين المحلي والعالمي معًا. (Luna et al., 2014)

8.1.2 مؤشرات قياس التضخم (مثل مؤشر أسعار المستهلك CPI)

تُعد مؤشرات قياس التضخم من الأدوات الحيوية التي تعتمد عليها الحكومات والبنوك المركزية والمحللون الاقتصاديون لفهم التغيرات في المستوى العام للأسعار، واتخاذ قرارات مالية ونقدية فعّالة. ومن أبرز هذه المؤشرات وأكثرها استخدامًا هو مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index – CPI)، الذي يُعتبر المقياس الأساسي لاحتساب معدلات التضخم في معظم دول العالم. ويكمن جوهر هذا المؤشر في تتبع التغير في أسعار "سلة" ثابتة من السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد أو الأسرة العادية خلال فترة زمنية معينة، مثل الغذاء، السكن، النقل، الصحة، التعليم، والملابس. (Lo et al., 2022)

يقيس مؤشر أسعار المستهلك التغير النسبي في الأسعار عن طريق مقارنة تكلفة هذه السلة في وقت معين مع تكلفتها في فترة الأساس. فمثلاً، إذا كانت تكلفة السلة 100 وحدة نقدية في سنة الأساس وأصبحت 110 في السنة الحالية، فإن معدل التضخم السنوي يكون 10%. ما يُميز هذا المؤشر هو أنه يعكس التغيرات التي يشعر بها المواطن بشكل مباشر في حياته اليومية، لذلك يُعد مرآة حقيقية لارتفاع كلفة المعيشة، ويُستخدم كأساس لتعديل الرواتب والمعاشات، وتحديد الأجور في العقود طويلة الأجل، وحساب الدعم الحكومي للفئات المستحقة. (Ibrahim, 2013)

لكن مع أن مؤشر CPI يتمتع بشعبية واسعة، إلا أنه لا يخلو من الانتقادات. إذ أن تركيبة "سلة السلع" قد لا تمثل جميع شرائح المجتمع بدقة، خصوصاً أن الأنماط الاستهلاكية تختلف بين الطبقات والفئات العمرية والمناطق الجغرافية. كما أن المؤشر يفترض استقراراً في الجودة والخصائص، بينما في الواقع قد تتغير مواصفات بعض السلع والخدمات بمرور الوقت، مما يصعب من مقارنة الأسعار بشكل نزيه. ولهذا السبب، تعمل الهيئات الإحصائية في معظم الدول على تحديث السلة دورياً لضمان انعكاسها الدقيق لواقع الإنفاق الاستهلاكي. (Margetts et al., 2006)

إلى جانب مؤشر أسعار المستهلك، هناك مؤشر أسعار المنتجين (Producer Price Index – PPI)، الذي يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات عند مستوى الإنتاج أو الجملة، أي قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي. ويُستخدم هذا المؤشر كمقياس مبكر للتضخم، لأن الزيادات في أسعار الإنتاج غالبًا ما تنتقل لاحقًا إلى أسعار التجزئة. كما توجد مؤشرات أكثر تخصصًا، مثل مؤشر الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)، الذي يعكس التغير في الأسعار على نطاق الاقتصاد الكلي، ويشمل السلع والخدمات المنتجة داخليًا فقط، وليس المستوردة. (Macintosh, 2006)

تعتمد أهمية هذه المؤشرات على دقتها وتغطيتها الزمنية والجغرافية. فهي لا تُستخدم فقط لأغراض رصد التضخم، بل أيضًا لتقييم فعالية السياسات الاقتصادية، ومقارنة الأداء الاقتصادي بين الدول، وتحليل الاتجاهات الاقتصادية على المدى الطويل. كما أن البنوك المركزية، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو البنك المركزي الأوروبي، تبني قراراتها المتعلقة بأسعار الفائدة بناءً على اتجاهات هذه المؤشرات، لضبط السيولة وضمان استقرار الأسعار. (Margetts & Dunleavy, 2013)

في النهاية، يمكن القول إن مؤشرات قياس التضخم ليست مجرد أرقام جافة، بل أدوات استراتيجية تُشكل أساسًا لاتخاذ قرارات تمس حياة الناس مباشرة. ففهمها واستخدامها بشكل دقيق يُساعد على إدارة الاقتصاد بشكل متوازن، وضمان حماية المستهلكين من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، وتحقيق استقرار نقدي يُعزز النمو الاقتصادي المستدام. (Lubis et al., 2024)

9.1.2 الفرق بين التضخم الاسمي والحقيقي

الفرق بين التضخم الاسمي والتضخم الحقيقي يُعتبر من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد، وهو ضروري لفهم الأثر الفعلي للتغيرات السعرية على الاقتصاد والدخل والقوة الشرائية. فالتضخم الاسمي والتضخم الحقيقي لا يشيران إلى نوعين مختلفين من التضخم بقدر ما يعكسان طريقتين مختلفتين لقراءة نفس الظاهرة، إحداهما تعتمد على الأرقام المطلقة دون تعديل، والأخرى تأخذ في الحسبان الأثر الفعلي للتغير في الأسعار بعد تصحيح تلك الأرقام. (Qureshi et al., 2017)

التضخم الاسمي هو المعدل الذي يُقاس دون أي تعديل لأثر التغير في القوة الشرائية للعملة. وهو يعبر ببساطة عن نسبة الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية معينة، سواء على أساس شهري أو سنوي، كما يتم الإعلان عنها عادة في وسائل الإعلام والتقارير الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 7% خلال سنة معينة، فإن هذه الزيادة تُعد تضخمًا اسميًا. إلا أن هذه النسبة لا تعكس بالضرورة التغير في القيمة الحقيقية للمال أو الدخل، لأنها لا تُراعي التغير في الأسعار الإجمالية على مر الزمن. (Mushtaq & Shah, 2025)

في المقابل، التضخم الحقيقي هو المفهوم الأكثر دقة عند قياس التأثير الاقتصادي للتضخم، لأنه يُراعي القوة الشرائية للعملة، ويأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عبر الزمن. وبدلاً من النظر إلى القيمة الاسمية للمال أو الدخل، يقوم التضخم الحقيقي بتعديل تلك القيم لتُظهر ما إذا كان هناك تحسن فعلي أو تراجع في القدرة الشرائية. فمثلاً، إذا ارتفع دخل الفرد بنسبة 5% خلال سنة معينة، لكن معدل التضخم الاسمي كان 7%، فإن الدخل الحقيقي قد انخفض بنسبة 2%، ما يعني أن الشخص، رغم زيادة دخله الاسمي، أصبح أقل قدرة على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات. (Poncelet, 2021)

هذا التمييز بين التضخم الاسمي والحقيقي لا يقتصر على الأفراد، بل يُعد جوهرياً أيضاً في تقييم أداء الاستثمارات، أو الناتج المحلي الإجمالي، أو حتى فعالية السياسات الاقتصادية. فعندما تحقق شركة نمواً في الإيرادات بنسبة 10%، ولكن التضخم خلال نفس الفترة بلغ 8%، فإن النمو الحقيقي لا يتعدى 2% فقط. وكذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الذي يعكس النمو الاقتصادي الحقيقي لأنه يصحح الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من أثر التضخم، مما يسمح بالمقارنة الموضوعية بين فترات زمنية مختلفة. (Ahmad, 2021)

تكمن أهمية فهم الفرق بين هذين المفهومين في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية صائبة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول. فقراءة البيانات الاقتصادية من زاوية التضخم الاسمي فقط قد تؤدي إلى أوهام في التقدم أو التحسن، في حين أن النظر من منظور التضخم الحقيقي يُمكن من تقييم مدى تحسن الرفاه الاقتصادي الفعلي، أو تدهوره. ولهذا السبب، غالباً ما تُفضل التحليلات الاقتصادية

استخدام الأرقام الحقيقية عند تقييم الأداء الاقتصادي العام، والسياسات المالية، وحتى الموازنات الحكومية. (Adnan et al., 2022)

بالتالي، فإن الفارق بين التضخم الاسمي والحقيقي ليس مجرد تباين حسابي، بل يعكس عمقاً تحليلياً لفهم الديناميكيات الاقتصادية الحقيقية وتأثيرها على الواقع المعيشي والقرارات الاقتصادية. إنه الفارق بين ما يبدو على الورق، وما يعيشه الناس فعلياً في الأسواق، وبين النمو الظاهري، والتحسين الفعلي في مستوى الحياة. (Manoharan et al., 2022)

المبحث الثاني: السلوك الاقتصادي

1.2.2 تمهيد

السلوك الاقتصادي هو مفهوم شامل يعبر عن الطريقة التي يتصرف بها الأفراد، والأسر، والشركات، والحكومات في سياق اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإنتاج، والشراء، والبيع، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. ويُعتبر هذا السلوك مرآة للتفاعل المعقد بين الرغبات والموارد المحدودة، وهو يتأثر بعدد كبير من العوامل النفسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، التي تشكل في مجملها نمطًا مميزًا لكل فرد أو مؤسسة أو مجتمع. (Lynn et al., 2022)

يتأسس السلوك الاقتصادي على فرضية أن الأفراد يسعون إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة أو "الإشباع" باستخدام الموارد المتاحة لديهم. وهذه المنفعة قد تكون مباشرة، مثل شراء طعام لإشباع الجوع، أو غير مباشرة، كاستثمار المال للحصول على أرباح مستقبلية. غير أن الإنسان لا يتخذ قراراته دائمًا بشكل عقلائي أو حسابي بحث كما تفترض بعض النماذج الاقتصادية الكلاسيكية. بل تدخل عوامل متعددة في تشكيل القرار الاقتصادي، منها التوقعات المستقبلية، والعواطف، والعادات، والضغط الاجتماعي، والمعلومات المتوفرة أو المنقوصة، وغيرها من المتغيرات. (Singh, 2019)

من جهة أخرى، يُظهر السلوك الاقتصادي تفاعلًا مستمرًا مع البيئة الاقتصادية العامة، بما فيها التضخم، البطالة، سعر الفائدة، العرض والطلب، والسياسات الحكومية. فمثلاً، في أوقات التضخم المرتفع، يميل الأفراد إلى تقليل الادخار وزيادة الاستهلاك خوفاً من تآكل قيمة أموالهم، بينما في فترات الركود، تتغير أنماط الاستهلاك بشكل كبير نحو الضروريات، وتقل النزعة نحو المخاطرة. كما أن الأزمات الاقتصادية أو التغيرات المفاجئة مثل الجائحة أو الحرب قد تعيد تشكيل السلوك الاقتصادي جذريًا، بما في ذلك الميل إلى التوفير، أو العزوف عن الاستثمار، أو التحول إلى الاقتصاد الرقمي. (Pougel, 2023)

أما على مستوى الشركات، فإن السلوك الاقتصادي يتمثل في قرارات متعلقة بكيفية تخصيص الموارد، واستراتيجيات التسعير، والإنتاج، وإدارة المخزون، والبحث عن الأسواق الجديدة. وغالبًا ما تسعى

الشركات إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لكنها تواجه قيودًا مثل المنافسة، وتقلبات السوق، وتغير سلوك المستهلكين. وهنا يظهر ما يُعرف بـ"السلوك الاستراتيجي"، حيث تتخذ المؤسسات قرارات لا بناءً على مصلحتها المباشرة فقط، بل أيضًا بناءً على ردود فعل اللاعبين الآخرين في السوق. (Ahmad, 2020)

أما الحكومات، فتمارس سلوكًا اقتصاديًا على مستوى كلي، من خلال إدارة الموازنات، ووضع السياسات المالية والنقدية، وتنظيم الأسواق، وتقديم الخدمات العامة. وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو، وضمان العدالة الاجتماعية، ولكنها بدورها تخضع لحسابات معقدة تتداخل فيها السياسة، والمصالح، والإمكانات المالية، والضغط الشعبي. (Strickland, 2022)

وفي العقود الأخيرة، شهد فهم السلوك الاقتصادي تطورًا كبيرًا بفضل التقدم في مجال الاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics)، الذي يجمع بين الاقتصاد وعلم النفس. فقد أظهرت البحوث أن الأفراد كثيرًا ما يتخذون قرارات غير عقلانية، ويتأثرون بتحيزات معرفية مثل التردد، والانحياز للمألوف، والمبالغة في تقييم الخسائر. وأصبح هذا المجال أحد أكثر الفروع الاقتصادية فعالية في تفسير ظواهر مثل فقاعات الأسواق، وعزوف المستهلك عن الإنفاق في أوقات معينة، ونجاح بعض الحملات التسويقية وفشل أخرى. (Rosner, 2022)

في النهاية، يمكن القول إن السلوك الاقتصادي ليس مجرد سلسلة من الحسابات المادية أو الرياضية، بل هو نتاج حي لتفاعل معقد بين العقلانية البشرية المحدودة والواقع الاقتصادي المتغير. وفهم هذا السلوك بدقة يُعد ضرورة لفهم ديناميكيات السوق، وتصميم سياسات فعالة، والتعامل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة أكثر وعيًا ومرونة. (Tan & Taeihagh, 2020)

2.2.2 مفهوم السلوك الاقتصادي

السلوك الاقتصادي هو فرع من فروع المعرفة الاقتصادية يهتم بدراسة الكيفية التي يتصرف بها الأفراد، والأسر، والشركات، وحتى الحكومات، في اتخاذ قرارات تتعلق بتخصيص الموارد، والاختيار بين البدائل، في ظل ندرة الموارد وتعدد الحاجات. ويقوم هذا المفهوم على أساس أن الفاعلين الاقتصاديين

يواجهون قرارات مستمرة تتطلب المفاضلة بين ما هو متاح وما هو مرغوب فيه. فسواء كان القرار يتمثل في شراء سلعة، أو استثمار مدخرات، أو اختيار مهنة، أو حتى اتخاذ قرار حكومي بتخصيص الميزانية لقطاع دون آخر، فإن ذلك يُعد جزءًا من السلوك الاقتصادي. (Luna et al., 2014)

يتسم السلوك الاقتصادي بأنه ليس مجرد فعل لحظي أو عشوائي، بل هو تفاعل معقد بين عناصر عقلانية ووجدانية، يتأثر بعدد كبير من المتغيرات مثل الدخل، الأسعار، توقعات المستقبل، العادات الاجتماعية، والثقافة الاقتصادية السائدة. في النماذج الكلاسيكية للاقتصاد، يُفترض أن الإنسان "عقلاني" في سلوكه الاقتصادي، أي أنه يسعى دائمًا لتحقيق أقصى منفعة أو ربح بأقل تكلفة ممكنة. غير أن الدراسات الحديثة، خصوصًا في الاقتصاد السلوكي، أثبتت أن هذا الافتراض غير دقيق في كثير من الحالات، وأن الأفراد قد يتصرفون بطريقة غير عقلانية بسبب التحيزات النفسية أو قلة المعلومات أو الضغط الاجتماعي. (Lo et al., 2022)

من حيث الأبعاد، يمكن النظر إلى السلوك الاقتصادي من منظورين: الفردي والجماعي. فعلى المستوى الفردي، يشمل السلوك الاقتصادي قرارات الاستهلاك، الادخار، العمل، والإنفاق، وهي قرارات تتأثر بالظروف الشخصية مثل مستوى التعليم، نمط الحياة، والبيئة الاجتماعية. أما على المستوى الجماعي، فيُعنى السلوك الاقتصادي بدراسة كيف تتشكل الأنماط الاقتصادية داخل المجتمع ككل، وكيف تؤثر العوامل المجتمعية مثل الثقافة، والمؤسسات، والقوانين، والإعلانات، على سلوك الأفراد ضمن المجموعات. (Ibrahim, 2013)

وللسلوك الاقتصادي دور بالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، لأنه يمثل جوهر حركة الأسواق والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية. فالمستهلكون بقراراتهم الشرائية يحددون اتجاهات الطلب في السوق، مما يدفع المنتجين إلى التكيف مع هذا الطلب عبر تعديل الكميات المنتجة، أو تغيير الأسعار، أو تطوير منتجات جديدة. وفي المقابل، تتأثر قرارات المستهلكين بعوامل مثل الأسعار والدخل والتوقعات المستقبلية، التي تضعها الشركات والحكومات في الحسبان عند تصميم السياسات الاقتصادية. إذًا، فالسلوك

الاقتصادي يشكل حلقة متصلة من التفاعلات التي تُكوّن جوهر النشاط الاقتصادي في المجتمع.
(Margetts et al., 2006)

في المجتمعات الحديثة، أصبح فهم السلوك الاقتصادي ضرورة لصياغة سياسات فعالة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو تحقيق الأهداف المجتمعية الكبرى، مثل النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، والاستهلاك المستدام. فبدون فهم دقيق لسلوك الأفراد، قد تُفشّل السياسات الحكومية في تحقيق نتائجها المرجوة، لأن الناس ببساطة قد لا يستجيبون لها كما هو متوقع. وهذا ما يجعل دراسة السلوك الاقتصادي ليست فقط دراسة لنمط الإنفاق أو الادخار، بل مدخلاً عميقاً لفهم الإنسان نفسه ككائن اقتصادي، يعيش في بيئة متغيرة ويتفاعل مع حوافز متعددة بشكل قد يكون عقلانياً أو عاطفياً أو حتى فوضوياً. (Macintosh, 2006)

في المحصلة، يمكن القول إن السلوك الاقتصادي ليس مجرد "رد فعل" للأسعار أو السياسات، بل هو علم قائم على فهم دوافع البشر الاقتصادية وسلوكهم تحت قيود وقياسات مختلفة. وهذا الفهم يُمكن من بناء أنظمة اقتصادية أكثر عدالة وفعالية، ويعزز قدرة الأفراد على اتخاذ قرارات مالية واقتصادية أكثر وعياً واستدامة. (Margetts & Dunleavy, 2013)

3.2.2 المدرسة الكلاسيكية والنظرة العقلانية للإنسان الاقتصادي

تُعد المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد من أقدم المدارس الفكرية وأكثرها تأثيراً في تشكيل المبادئ النظرية للاقتصاد الحديث، وقد نشأت في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر على يد مفكرين بارزين أمثال آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل. وتقوم هذه المدرسة على جملة من الفرضيات المركزية، من أبرزها النظرة العقلانية للإنسان الاقتصادي، وهي فكرة محورية ترى أن الإنسان يتصرف دوماً وفق منطق عقلائي، يهدف إلى تعظيم منفعته أو تحقيق أقصى ربح ممكن باستخدام الموارد المحدودة المتاحة لديه. (Lubis et al., 2024)

وفقاً لهذه الرؤية الكلاسيكية، يُنظر إلى الإنسان على أنه كائن اقتصادي يحسب قراراته بدقة، ويقوم بمقارنة واضحة بين التكاليف والمنافع، ويختار الخيار الذي يحقق له أكبر قدر من الفائدة.

فالمستهلك، على سبيل المثال، يُفترض أنه يُفاضل بين السلع والخدمات المختلفة وفقًا لميزانيته وحاجاته، ويختار ما يُشبع رغباته بأعلى قدر ممكن من الكفاءة. وبالمثل، يُنظر إلى المنتج أو رجل الأعمال على أنه يختار وسائل الإنتاج والتوزيع التي تُمكنه من تحقيق أعلى ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة. في هذا السياق، يتصرف الجميع كما لو أنهم "حسابيون" عقلانيون، لا تسيطر عليهم العواطف أو التحيزات أو التأثيرات الخارجية غير الاقتصادية. (Qureshi et al., 2017)

تقوم هذه النظرة على أن الأسواق إذا تُركت لتعمل بحرية – أي دون تدخل حكومي مفرط – فإن قوى العرض والطلب ستقود الاقتصاد نحو التوازن التلقائي. وبهذا المفهوم، تُؤمن المدرسة الكلاسيكية بـ "اليد الخفية" التي تحدّث عنها آدم سميث، والتي تعني أن سعي كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة سيؤدي تلقائيًا إلى تحقيق مصلحة المجتمع بأسره. وهذا ما يفسر دفاع هذه المدرسة عن اقتصاد السوق الحر، ورفضها لفكرة التدخل الحكومي في تحديد الأسعار أو الأجور أو الإنتاج، إلا في حالات نادرة. (Mushtaq & Shah, 2025)

غير أن هذه الرؤية العقلانية التي طرحتها المدرسة الكلاسيكية، ورغم قوتها التفسيرية في العديد من المواقف، قد تعرّضت لنقد متزايد في القرون اللاحقة، خاصة من قبل المدرسة الكينزية ثم المدرسة السلوكية. فالنقاد يرون أن الإنسان ليس دائمًا عقلانيًا في سلوكه، بل يتأثر بعواطفه، وتجربته السابقة، وتحيزاته المعرفية، وأحيانًا بالضغط الاجتماعي والثقافي. كما أن المعلومات المتاحة له لا تكون دائمًا كاملة أو دقيقة، مما يُضعف من قدرته على اتخاذ قرارات مثالية. (Poncelet, 2021)

ومع ذلك، تبقى النظرة العقلانية للإنسان الاقتصادي كما قدمتها المدرسة الكلاسيكية حجر الزاوية في العديد من النماذج الاقتصادية المعاصرة، خصوصًا في النظرية الجزئية للاقتصاد، ونماذج التوازن العام، والنظريات المتعلقة بالأسواق التنافسية. حتى في الاقتصاد السلوكي الحديث، تُستخدم الفرضية العقلانية كنقطة مرجعية لفهم متى وكيف ينحرف الأفراد عن هذا السلوك المثالي. (Ahmad, 2021)

في المحصلة، فإن المدرسة الكلاسيكية لم تُقدم فقط تصورًا مجردًا للإنسان الاقتصادي، بل أرسّت أساسًا فكريًا متينًا لفهم العلاقة بين السلوك الفردي والنظام الاقتصادي الكلي. ورغم الانتقادات،

فإن فكرتها حول العقلانية لا تزال تلعب دورًا مركزيًا في تحليل القرارات الاقتصادية وتفسير العديد من الظواهر السوقية، وتُعتبر بدايةً لا غنى عنها لكل من يسعى لفهم تاريخ الفكر الاقتصادي وتطوره. (Adnan et al., 2022)

4.2.2 المدرسة السلوكية وتحدي فرضيات العقلانية المطلقة

برزت المدرسة السلوكية في الاقتصاد كرد فعل نقدي وتحليلي للفرضيات التقليدية التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية، وعلى وجه الخصوص، فكرة "العقلانية المطلقة" التي افترضت أن الإنسان الاقتصادي دائمًا يتخذ قراراته بناءً على منطق رياضي دقيق، وتحليل عقلائي للمنافع والتكاليف. وقد جاءت المدرسة السلوكية لتُعيد النظر في هذه الصورة المثالية للإنسان، معتبرة أنها بعيدة كل البعد عن الواقع، وأن السلوك الاقتصادي الفعلي للأفراد غالبًا ما تحكمه عوامل نفسية، وعاطفية، وتحيزات معرفية، وظروف اجتماعية تؤثر على قراراتهم بطرق غير متوقعة. (Manoharan et al., 2022)

تطورت المدرسة السلوكية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، خصوصًا بعد دمج مفاهيم من علم النفس في التحليل الاقتصادي، وهو ما قاد إلى ظهور ما يُعرف اليوم بـ"الاقتصاد السلوكي" (Behavioral Economics) وكان من أبرز رواد هذه المدرسة دانيال كانيمان وعاموس تفيرسكي، اللذان أجريا تجارب عملية أظهرت أن الأفراد لا يتخذون قراراتهم دائمًا بطريقة منطقية، بل يتأثرون بعدد من الانحيازات مثل: التحيز للمألوف، والانجذاب للخسارة أكثر من الربح، والمبالغة في تقييم النتائج القريبة زمنيًا، وغيرها من السلوكيات التي لا تتوافق مع الفرضية الكلاسيكية للعقلانية. (Lynn et al., 2022)

أحد المفاهيم الجوهرية التي قدمتها المدرسة السلوكية هو أن الأفراد محدودو العقلانية، بمعنى أنهم يتخذون قراراتهم بناءً على معلومات غير مكتملة، وباستخدام قواعد مبسطة أو "اختصارات معرفية" (heuristics)، بدلًا من حسابات معقدة. فعلى سبيل المثال، قد يشتري المستهلك سلعة فقط لأن لونها مألوف أو لأن الإعلان عنها أثار مشاعره، دون أن يُجري مقارنة دقيقة مع بدائل أخرى. كما أن المستثمر في السوق المالية قد يتخذ قراراته بناءً على حالة السوق الآنية أو قلقه من الخسارة، بدلًا من تحليل العوائد والمخاطر بطريقة منطقية. (Singh, 2019)

وقد أظهرت الأبحاث السلوكية أيضاً أن السياق الذي تُعرض فيه الخيارات يؤثر على القرار، وهو ما يُعرف بتأثير "الإطار" أو "framing effect" فمثلاً، إذا قُدمت للمستهلك معلومة بأن منتجاً ما "يحتوي على 90% مكونات طبيعية" فإن هذا قد يبدو جذاباً، أكثر مما لو قيل له إن المنتج "يحتوي على 10% مواد مصنعة"، رغم أن المعلومات متكافئتان منطقيًا. هذه النتائج تُظهر أن الإنسان لا يتعامل مع المعلومات كمجرد أرقام، بل يفسرها من خلال مرشح نفسي وعاطفي. (Pougel, 2023)

وقد أحدثت المدرسة السلوكية تأثيراً عميقاً في السياسات العامة، إذ دفع فهم هذه الانحرافات في السلوك الاقتصادي الحكومات إلى تبني ما يُعرف بـ "التوجيه السلوكي (Nudging)"، وهي استراتيجيات تهدف إلى توجيه الأفراد نحو سلوكيات أفضل دون فرض إجبار قانوني. فبدلاً من إلزام المواطنين بالتوفير للتقاعد، يمكن للحكومة أن تجعل الادخار هو الخيار الافتراضي، ما يؤدي إلى نتائج اقتصادية أفضل دون تقييد حرية الاختيار. (Ahmad, 2020)

كما أن المدرسة السلوكية ساهمت في تغيير نظرة المؤسسات المالية إلى سلوك المستهلك، إذ باتت تأخذ في الحسبان الأثر النفسي للمخاطرة والإعلانات والعادات الاستهلاكية، بدلاً من افتراض أن كل المستهلكين يتخذون قراراتهم بناءً على تحليل عقلائي بحت. (Strickland, 2022)

في المجمل، قدمت المدرسة السلوكية إعادة نظر جوهرية في أساسيات الفكر الاقتصادي، واستبدلت التصورات المثالية عن الإنسان الاقتصادي بنماذج أكثر واقعية وإنسانية، تعكس الطبيعة المعقدة وغير المتوقعة للسلوك البشري. لقد أدركت هذه المدرسة أن فهم الاقتصاد لا يكتمل دون فهم النفس، وأن السياسات الاقتصادية لا يجب أن تُصمم فقط بناءً على معادلات رياضية، بل بناءً على كيفية تفاعل الناس الفعلي مع المعلومات، والمخاطر، والمكافآت، والبيئة الاجتماعية المحيطة بهم. (Rosner, 2022)

5.2.2 محددات السلوك الاقتصادي

• الدخل والثروة

يُعد كل من الدخل والثروة من العوامل الأساسية التي تحدد طبيعة السلوك الاقتصادي للفرد أو الأسرة، حيث يشكلان القاعدة التي يبني عليها نمط الإنفاق، والادخار، والاستثمار، واتخاذ القرارات المالية

بشكل عام. فالدخل يمثل التدفق النقدي المنتظم الذي يحصل عليه الفرد مقابل عمله أو نشاطه الاقتصادي، بينما الثروة تعبر عن الأصول المتراكمة بمرور الزمن، سواء كانت مالية مثل النقود والأسهم، أو عينية مثل العقارات والممتلكات. وكلما ارتفع مستوى الدخل والثروة، اتسع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وزادت قدرته على تحمل المخاطر أو اقتناء سلع وخدمات ذات طابع غير أساسي. على العكس، فإن محدودية الدخل تدفع الأفراد إلى التركيز على الاحتياجات الأساسية، وتُقلص من قدرتهم على الادخار أو الاستثمار أو حتى اتخاذ قرارات استهلاكية مرنة. كما أن توزّع الثروة داخل المجتمع له تأثير مباشر على توزيع الاستهلاك والفرص الاقتصادية، وبالتالي على طبيعة النظام الاقتصادي بأكمله. في المجتمعات ذات الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، يُلاحظ تنوع حاد في أنماط السلوك الاقتصادي بين الفئات المختلفة، ما ينعكس على الاستقرار الاجتماعي والطلب الكلي في السوق. (Tan & Taeihagh, 2020)

• التعليم والثقافة

يمارس التعليم والثقافة دورًا مركزيًا في تشكيل السلوك الاقتصادي للأفراد، إذ يؤثران بشكل مباشر في طريقة التفكير واتخاذ القرار، ويعززان الوعي بالعوامل الاقتصادية التي تحيط بالفرد في حياته اليومية. فالفرد المتعلم غالبًا ما يكون أكثر قدرة على فهم آليات السوق، وتحليل التكاليف والعوائد، وإدارة موارده المالية بكفاءة، مقارنة بمن يفتقر إلى المعرفة أو المهارات الأساسية في الشأن الاقتصادي. كما أن التعليم يُكسب الفرد أدوات تحليلية تمكّنه من التفرقة بين الخيارات المتاحة، وتحديد الأفضل منها بناءً على منطق علمي أو تجريبي. من ناحية أخرى، فإن الثقافة—بما تحمله من قيم، ومعتقدات، وتقاليد—تُعدّ دورًا أكثر عمقًا، حيث تحدد التصورات الاجتماعية حول الإنفاق، والادخار، والتملك، والعمل. فمثلًا، في بعض الثقافات تُعتبر الادخار قيمة مركزية مرتبطة بالحكمة والتخطيط، بينما تُفضّل ثقافات أخرى الإنفاق كوسيلة للاستمتاع بالحياة أو إثبات المكانة الاجتماعية. لذلك، فإن المزج بين التعليم والثقافة يخلق إطارًا متكاملًا يحكم قرارات الفرد الاقتصادية، ويؤثر أيضًا على سلوكه تجاه المال، والمخاطرة، والتخطيط للمستقبل. (Luna et al., 2014)

• البيئة الاجتماعية والعادات

تشكل البيئة الاجتماعية والعادات المحيطة بالفرد قوة مؤثرة على سلوكه الاقتصادي بدرجة قد تفوق أحياناً تأثير العوامل الموضوعية مثل الدخل أو الأسعار. فالإنسان لا يعيش في فراغ، بل يتفاعل باستمرار مع أسرته، وجيرانه، وزملائه في العمل، ومعايير مجتمعه. وفي كثير من الأحيان، تُبنى القرارات الاقتصادية على أساس ما هو "متوقع" أو "مقبول" اجتماعيًا، وليس بالضرورة على أساس المنطق الاقتصادي البحت. فمثلاً، قد يُقبل شخص على شراء سيارة فاخرة ليس لحاجته العملية لها، بل لأن بيئته الاجتماعية تعتبر ذلك رمزاً للنجاح. كما تؤثر العادات الموروثة على كيفية تقسيم الدخل، وأولويات الإنفاق، وطرق التوفير، بل وحتى الموقف من العمل ذاته. ففي بعض المجتمعات، يُنظر إلى العمل الحر أو التجارة كقيمة مفضلة، بينما يُفضّل آخرون الاستقرار الوظيفي الحكومي. وتلعب المناسبات الاجتماعية مثل الأعياد، وحفلات الزواج، والطقوس الدينية، دوراً مباشراً في توجيه الإنفاق نحو سلع وخدمات معينة حتى وإن لم تكن ضرورية اقتصادياً. إن تأثير البيئة الاجتماعية والعادات لا يُعد سلبياً بالضرورة، بل قد يكون عنصراً تنظيمياً يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات منسجمة مع بيئتهم، لكن في الوقت ذاته قد يُشكل عائقاً أمام التغيير الاقتصادي إذا كان جامداً أو غير قابل للتكيف مع متغيرات السوق. (Lo et al., 2022)

• المعلومات والتوقعات المستقبلية

في عالم تتسارع فيه التغيرات الاقتصادية والتقنية، أصبحت المعلومات والتوقعات المستقبلية أحد أبرز العوامل التي توجه السلوك الاقتصادي، بل وتعيد تشكيله بشكل جذري. فالمعلومة الصحيحة والمحدثة تُعتبر رأس مال بحد ذاته، وتمثل عنصراً حاسماً في اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، سواء كان قرار شراء، أو استثمار، أو ادخار. الأفراد الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المعلومات الموثوقة عن السوق، الأسعار، الفوائد، فرص الاستثمار، والمخاطر المحتملة، يكونون أكثر قدرة على تجنب الخسائر، وتحقيق الأرباح، والتصرف بثقة. على النقيض، يؤدي غياب المعلومات أو تضليلها إلى قرارات غير رشيدة تؤدي في كثير من الأحيان إلى سوء تخصيص الموارد أو خسائر فادحة. (Ibrahim, 2013)

أما التوقعات المستقبلية، فهي لا تقل أهمية، إذ أن الأفراد لا يتصرفون بناءً على الحاضر فقط، بل أيضًا على ما يتوقعونه في المستقبل. فإذا كان الناس يتوقعون ارتفاع الأسعار أو انخفاض قيمة العملة، فقد يسارعون إلى الإنفاق أو تحويل أموالهم إلى أصول تحفظ القيمة. أما إذا توقعوا تحسنًا اقتصاديًا أو زيادة في الدخل، فقد يزدون من استثماراتهم أو يقبلون على الديون بثقة أكبر. وغالبًا ما تُبنى هذه التوقعات على مؤشرات مثل السياسات الحكومية، الأوضاع السياسية، تحركات السوق، والأحداث العالمية. ولهذا، فإن تحسين جودة المعلومات وتوجيه التوقعات بطريقة شفافة ومدروسة يُعد من أهم مهام الحكومات والمؤسسات الإعلامية والمالية، لما له من أثر بالغ على استقرار السلوك الاقتصادي وتحقيق التوازن في السوق. (Margetts et al., 2006)

الفصل الثالث: منهجية وإجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية وذلك من خلال التعرف على منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة ومصادر جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة وحساب الصدق والثبات لأداة الدراسة

2.3 منهجية البحث:

يستند البحث على منهجاً وصفيّاً تحليلياً، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. ويتضمن البحث أيضاً تنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة.

3.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين رئيسيتين: المستهلكين والمستثمرين. وتشمل فئة المستهلكين جميع الأفراد المقيمين في المملكة من مواطنين ومقيمين ممن يمارسون سلوكاً استهلاكياً يومياً يتأثر بالتقلبات الاقتصادية، لا سيما التضخم، مثل شراء السلع والخدمات أو اتخاذ قرارات تتعلق بالادخار أو الإنفاق. أما فئة المستثمرين فتشمل الأفراد الذين يشاركون فعلياً في الأنشطة الاستثمارية، سواء في أسواق المال (مثل سوق الأسهم السعودية "تداول")، أو عبر الاستثمارات العقارية، أو من خلال المشاريع التجارية الخاصة الصغيرة والمتوسطة، أو أي أصول مالية أخرى. ويتميز مجتمع الدراسة بالتنوع من حيث الدخل، التعليم، والوعي المالي، ونظراً لاتساع مجتمع الدراسة وتعدد فئاته، تم اعتماد أسلوب العينة الطبقية العشوائية (Stratified Random Sampling) وقد بلغ حجم العينة 350 مشاركاً، وهو حجم مناسب

إحصائيًا ، ويقع ضمن الحدود المعتمدة وفق جداول كريجسي ومورغان لتقدير العينات، ويُعد كافيًا لاستخلاص نتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%.

4.3 مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تعتمد الدراسة على مصدرين أساسيين في جمع البيانات والمعلومات كما يلي:

□ المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى

الاعتماد على الأبحاث والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية والمقالات

□ المصادر الأولية: حيث تعتمد الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات من مصادرها والتي

تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض على Google Forms وإرسال رابطها إلى مجتمع الدراسة

5.3 الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة باستخدام مجموعة من

الأساليب الإحصائية كما يلي:

- معامل الفاكورنباخ لحساب مستوي ثبات أداة الدراسة
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوي الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوي استجابة افراد عينة الدراسة لعبارات أداة الدراسة
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

6.3 أداة الدراسة

تم العمل على الاستبانة للتناسب مع متغيرات الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث تكونت من قسمين رئيسيين هما:

- **القسم الأول:** وهو الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة بـ النوع الاجتماعي، والعمر، والمؤهل العلمي، والوضع المهني،
- **القسم الثاني:** اشتمل القسم الثاني على الفقرات والأبعاد التي تقيس متغيرات الدراسة المستقل والتابع. وتضمنت العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل (الوعي بالتضخم السنوي) وتضمن أربع ابعاد (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) واشتملت على 20 عبارات والعبارات المتعلقة بالمتغير التابع (السلوك الاقتصادي) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية واشتملت على 10 عبارة وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق جدا (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق جدا (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

وقد قامت الدراسة بتقسيم اتجاه موافقة أفراد عينة الدراسة على عبارات محاور الدراسة إلى مستويات من خلال تطبيق ما يلي:

مدي المقياس = أعلي رقم في المقياس (5) – أقل رقم في المقياس (1) = 4

مدي المستوي = مدي المقياس / عدد المستويات (5) = 0.80

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1.79 – 1	منخفضة جدا
2.59 – 1.80	منخفضة
3.39 – 2.60	متوسطة

مرتفعة	4.19 – 3.40
مرتفعة جدا	5.00 – 4.20

7.3 صدق أداة الدراسة

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوى التجانس الداخلي من خلال التعرف على الدلالة الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه العبارة وجاءت النتائج كما يلي:

المحور الأول: الوعي بالتضخم السنوي

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارات المحور الاول

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
فهم التغير في الأسعار			
1	ألاحظ باستمرار أن الأسعار تتغير من عام إلى آخر.	0.588**	0.000
2	أدرك تأثير التضخم على تكلفة السلع والخدمات الأساسية.	0.687**	0.000
3	أتابع التقارير أو الأخبار المتعلقة بمعدلات التضخم في المملكة.	0.481**	0.000
4	أستطيع التمييز بين ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم وأسباب أخرى.	0.607**	0.000
5	أعرف كيف يؤثر التضخم على القوة الشرائية للنقود.	0.646**	0.000
القرارات السياسية			

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
6	أعي أن قرارات الدولة الاقتصادية قد تؤثر على معدلات التضخم.	0.778**	0.000
7	أعلم أن دعم السلع أو رفعه يرتبط بالتضخم.	0.590**	0.000
8	أتابع السياسات الحكومية المتعلقة بالأسعار والفوائد.	0.782**	0.000
9	أفهم علاقة الضرائب أو الرسوم الجديدة بالتضخم السنوي.	0.795**	0.000
10	أعتقد أن دور البنك المركزي مهم في التحكم بمستوى التضخم.	0.488**	0.000
التخطيط المالي			
11	أخذ التضخم في الاعتبار عند التخطيط لمستقبل أسرتي المالي.	0.721**	0.000
12	أحاول دائمًا تقليل النفقات عند ارتفاع الأسعار.	0.730**	0.000
13	أقوم بإعادة جدولة مصاريفي إذا لاحظت تغيرًا كبيرًا في الأسعار.	0.529**	0.000
14	أستخدم الميزانية الشهرية لمواجهة تغيرات الأسعار.	0.634**	0.000
15	أحرص على ادخار مبلغ ثابت لمواجهة أي تأثير للتضخم.	0.671**	0.000
الاستثمار			
16	أفكر بالاستثمار كوسيلة لحماية أموال من التضخم.	0.778**	0.000
17	أرى أن العقارات أو الذهب أدوات جيدة للتحوط ضد التضخم.	0.590**	0.000
18	أفكر في تنويع مصادر الدخل بسبب تغير الأسعار.	0.782**	0.000

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
19	أتابع تأثير التضخم على عوائد الاستثمار البنكي.	0.795**	0.000
20	أعلم أن التضخم قد يقلل من قيمة المدخرات غير المستثمرة.	0.488**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور الوعي بالتضخم السنوي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور الوعي بالتضخم السنوي تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

المحور الثاني: السلوك الاقتصادي

جدول (3) معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني

م	العبارة	معامل ارتباط بيرسون	Sig
1	أقلل من شراء الكماليات عند ارتفاع الأسعار.	0.694**	0.000
2	أبحث عن بدائل أرخص عندما تزيد أسعار السلع.	0.709**	0.000
3	أستخدم العروض والتخفيضات لتقليل مصاريفي.	0.649**	0.000
4	أؤجل شراء السلع الغالية عند توقع زيادات في الأسعار.	0.725**	0.000
5	أحاول شراء المنتجات المحلية بسبب ثبات أسعارها.	0.652**	0.000
6	أتجه للادخار أكثر عند توقع ارتفاع التضخم.	0.750**	0.000
7	أقوم بمقارنة الأسعار قبل الشراء.	0.448**	0.000

8	أُتِلم عن الشؤون الاقتصادية لمساعدتي في اتخاذ قرارات مالية.	0.649**	0.000
9	أُعتمد على أولويات محددة لتوزيع دخلي الشهري.	0.630**	0.000
10	أضع خطة لمواجهة أية أزمات اقتصادية مستقبلية.	0.673**	0.000

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات محور السلوك الاقتصادي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) وهذا يعني أن عبارات محور السلوك الاقتصادي تتمتع بصدق الاتساق الداخلي وهي صالحة لأغراض الدراسة.

8.3 ثبات أداة الدراسة:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لعبارات محاور الاستبيان وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4) معامل الثبات لمحاور استمارة الاستبيان

المحاور	معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات
الوعي بالتضخم السنوي	0.850	20
السلوك الاقتصادي	0.898	10
إجمالي استمارة الاستبيان	0.929	30

يتبين أن قيمة معامل الثبات Alpha أكبر من 0.7 لجميع محاور استمارة الاستبيان مما يؤكد على صلاحية وارتباط عبارات محاور استمارة الاستبيان وارتفاع مستوى ثبات أداة الدراسة مما يسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

الفصل الرابع: تحليل النتائج

1.4 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة من خلال تحليل استمارة الاستبيان والتعرف على خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الدراسة واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج وتوصيات للدراسة.

2.4 خصائص عينة الدراسة

جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقا لخصائصها

الخاصية	الفئات	العدد	%
النوع الاجتماعي	ذكر	250	71.4
	أنثى	100	28.5
العمر	أقل من 25 سنة	60	17.1
	من 25 الى أقل من 35 سنة	100	28.5
	من 35 الى أقل من 45 سنة	100	28.5
	45 سنة فأكثر	90	25.7
	ثانوي	90	25.7
المؤهل العلمي	بكالوريوس	130	37.1
	ماجستير	100	28.5
	دكتوراه	30	8.5
	مدير	150	42.8
الوضع المهني	نائب مدير	120	34.2
	رئيس قسم	80	22.8

3.4 تحليل استمارة الاستبيان

👉 المحور الأول: الوعي بالتضخم السنوي

1- فهم التغير في الأسعار

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات فهم التغير

في الأسعار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
ألاحظ باستمرار أن الأسعار تتغير من عام إلى آخر.	4.253	0.683	4	مرتفع جدا
أدرك تأثير التضخم على تكلفة السلع والخدمات الأساسية.	4.276	0.766	2	مرتفع جدا
أتابع التقارير أو الأخبار المتعلقة بمعدلات التضخم في المملكة.	4.198	0.773	5	مرتفع
أستطيع التمييز بين ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم وأسباب أخرى.	4.372	0.564	1	مرتفع جدا
أعرف كيف يؤثر التضخم على القوة الشرائية للنقود.	4.273	0.775	3	مرتفع جدا
المتوسط	4.274	0.712		مرتفع

تم ترتيب عبارات فهم التغير في الأسعار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (أستطيع التمييز بين ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم وأسباب أخرى) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.372 وانحراف معياري 0.564 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (أتابع التقارير أو الأخبار المتعلقة بمعدلات التضخم في المملكة) هي أقل العبارات

اهمية بقيمة 4.198 وانحراف معياري 0.773 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات تحديد الوعي بالتضخم السنوي تبين أن اربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من فهم التغير في الأسعار كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.274 وانحراف معياري 0.712

2- القرارات السياسية

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات القرارات السياسية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
أعي أن قرارات الدولة الاقتصادية قد تؤثر على معدلات التضخم.	4.359	0.709	2	مرتفع جدا
أعلم أن دعم السلع أو رفعه يرتبط بالتضخم.	4.161	0.758	5	مرتفع
أتابع السياسات الحكومية المتعلقة بالأسعار والفوائد.	4.253	0.659	4	مرتفع جدا
أفهم علاقة الضرائب أو الرسوم الجديدة بالتضخم السنوي.	4.396	0.634	1	مرتفع جدا
أعتقد أن دور البنك المركزي مهم في التحكم بمستوى التضخم.	4.315	0.615	3	مرتفع جدا
المتوسط	4.297	0.675		مرتفع جدا

تم ترتيب عبارات القرارات السياسية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (أفهم علاقة الضرائب أو الرسوم الجديدة بالتضخم السنوي) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.396 وانحراف معياري 0.634 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما

كانت العبارة (أعلم أن دعم السلع أو رفعه يرتبط بالتضخم) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.161 وانحراف معياري 0.758 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات القرارات السياسية تبين أن أربع عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جداً وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جداً من القرارات السياسية كأحد أبعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.297 وانحراف معياري 0.675

3- التخطيط المالي

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات التخطيط

المالي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
أخذ التضخم في الاعتبار عند التخطيط لمستقبل أسرتي المالي.	4.375	0.564	3	مرتفع جداً
أحاول دائماً تقليل النفقات عند ارتفاع الأسعار.	4.453	0.539	1	مرتفع جداً
أقوم بإعادة جدولة مصاريفي إذا لاحظت تغيراً كبيراً في الأسعار.	4.391	0.633	2	مرتفع جداً
أستخدم الميزانية الشهرية لمواجهة تغيرات الأسعار.	4.266	0.731	4	مرتفع جداً
أحرص على ادخار مبلغ ثابت لمواجهة أي تأثير للتضخم.	4.216	0.773	5	مرتفع جداً
المتوسط	4.340	0.648		مرتفع جداً

تم ترتيب عبارات فهم التغير في الأسعار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (أحاول دائماً تقليل النفقات عند ارتفاع الأسعار) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.453 وانحراف معياري 0.539 وبدرجة موافقة مرتفعة جداً بينما كانت العبارة

(أحرص على ادخار مبلغ ثابت لمواجهة أي تأثير للتضخم) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.216 وانحراف معياري 0.773 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات فهم التغير في الأسعار تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من فهم التغير في الأسعار كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.340 وانحراف معياري 0.648

4- الاستثمار

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات الاستثمار

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
أفكر بالاستثمار كوسيلة لحماية أموال من التضخم.	4.359	0.709	2	مرتفع جدا
أرى أن العقارات أو الذهب أدوات جيدة للتحوط ضد التضخم.	4.161	0.758	5	مرتفع
أفكر في تنويع مصادر الدخل بسبب تغير الأسعار.	4.253	0.659	4	مرتفع جدا
أتابع تأثير التضخم على عوائد الاستثمار البنكي.	4.396	0.634	1	مرتفع جدا
أعلم أن التضخم قد يقلل من قيمة المدخرات غير المستثمرة.	4.315	0.615	3	مرتفع جدا
المتوسط	4.297	0.675		مرتفع جدا

تم ترتيب عبارات الاستثمار من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (أتابع تأثير التضخم على عوائد الاستثمار البنكي) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.396 وانحراف معياري 0.634 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (أرى أن العقارات أو الذهب أدوات جيدة للتحوط ضد التضخم) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.161 وانحراف معياري 0.758 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات الاستثمار تبين أن أربع عبارات في مستوى

الموافقة المرتفع جدا وعبرة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من الاستثمار كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.297 بانحراف معياري 0.675

👉 المحور الثاني: السلوك الاقتصادي

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات السلوك

الاقتصادي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الموافقة
أقل من شراء الكماليات عند ارتفاع الأسعار.	4.169	0.953	3	مرتفع
أبحث عن بدائل أرخص عندما تزيد أسعار السلع.	4.076	0.796	7	مرتفع
أستخدم العروض والتخفيضات لتقليل مصاريفي.	4.091	0.855	5	مرتفع
أؤجل شراء السلع الغالية عند توقع زيادات في الأسعار.	4.154	0.678	4	مرتفع
أحاول شراء المنتجات المحلية بسبب ثبات أسعارها.	4.010	0.754	8	مرتفع
أتجه للدخار أكثر عند توقع ارتفاع التضخم.	3.982	0.780	9	مرتفع
أقوم بمقارنة الأسعار قبل الشراء.	4.078	0.764	6	مرتفع
أتعلم عن الشؤون الاقتصادية لمساعدتي في اتخاذ قرارات مالية.	3.917	0.907	10	مرتفع
أعتمد على أولويات محددة لتوزيع دخلي الشهري.	4.221	0.667	2	مرتفع جدا
أضع خطة لمواجهة أية أزمات اقتصادية مستقبلية.	4.250	0.596	1	مرتفع جدا
المتوسط	4.095	0.775		مرتفع

تم ترتيب عبارات السلوك الاقتصادي من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (أضع خطة لمواجهة أية أزمات اقتصادية مستقبلية). هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.250 وانحراف معياري 0.596 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (أتعلم عن الشؤون الاقتصادية لمساعدتي في اتخاذ قرارات مالية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.917 وانحراف معياري 0.907 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات السلوك الاقتصادي تبين أن عبارتين في مستوى الموافقة المرتفع جدا وثمانية عبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح ارتفاع مستوى السلوك الاقتصادي في المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية المحدودة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.095 وانحراف معياري 0.775.

4.4 اختبار فروض الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لالوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

جدول (11) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر الوعي بالتضخم السنوي في دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
0.000	0.769	0.592	**553.350	**23.523	0.992

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة إحصائية عند 0.01

يتبين من الجدول (11) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى الوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي

أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (الوعي بالتضخم السنوي) يفسر 76.9 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى الوعي بالتضخم السنوي بمقدار 1 % ازداد مستوى الوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.446% مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

الفرضية الفرعية الاولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لفهم التغير في الأسعار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

جدول (12) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر فهم التغير في الأسعار دراسة تطبيقية في

المملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
0.000	0.746	0.557	**480.129	**21.912	0.361

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة احصائية عند 0.01

يتبين من الجدول (12) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لفهم التغير في الأسعار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين فهم التغير في الأسعار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (فهم التغير في الأسعار) يفسر 55.7 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما

ازداد مستوى فهم التغير في الأسعار بمقدار 1 % ازداد مستوى للتخطيط الاستراتيجي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.361% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للقرارات السياسية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

جدول (13) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر القرارات السياسية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
0.000	0.694	0.481	**354.427	**18.826	0.337

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي برنامج SPSS 23

** ذات دلالة إحصائية عند 0.01

يتبين من الجدول (13) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى القرارات السياسية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين القرارات السياسية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (القرارات السياسية) يفسر 48.1 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى القرارات السياسية بمقدار 1 % ازدادت السلوك الاقتصادي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.337 % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ التخطيط المالي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

جدول (14) نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط لأثر التخطيط المالي دراسة تطبيقية في المملكة

العربية السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
0.000	0.650	0.422	**279.317	**16.713	0.294

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة إحصائية عند 0.01

يتبين من الجدول (14) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى التخطيط المالي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح أن المتغير المستقل (التخطيط المالي) يفسر 42.2 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى التخطيط المالي دراسة 1 % ازداد مستوى السلوك الاقتصادي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.294 % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي لأثر الاستثمار دراسة تطبيقية في المملكة العربية

السعودية

P-VALUE	R	R ²	F	T	B
0.000	0.694	0.481	**354.427	**18.826	0.337

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS 23

** ذات دلالة إحصائية عند 0.01

يتبين من الجدول (15) وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لمستوى الاستثمار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى 0.05 حيث كانت قيمة (Sig F) = 0.000 وهي قيمة أقل من 0.05 أي أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية واتضح وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح أن المتغير المستقل (الاستثمار) يفسر 48.1 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى الاستثمار بمقدار 1 % ازداد مستوى السلوك الاقتصادي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.337 % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5 مقدمة

سوف نتناول في هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة والتي تم الحصول عليها عن طريق أداة الاستبيان المتمثلة في استمارة الاستبيان واختبار فروض الدراسة من أجل تحقيق أهداف الدراسة وكذلك يتناول الفصل مجموعة من التوصيات التي توصي بها الدراسة ومجموعة من المقترحات لدراسات وابحث يمكن اجراؤها في المستقبل

2.5 نتائج الدراسة

- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من فهم التغير في الأسعار كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.274 بانحراف معياري 0.712
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من القرارات السياسية كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.297 بانحراف معياري 0.675
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من التخطيط المالي مبتكرة كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.340 بانحراف معياري 0.648
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من الاستثمار كأحد ابعاد الوعي بالتضخم السنوي حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.297 بانحراف معياري 0.675
- ✓ ارتفاع مستوى السلوك الاقتصادي في المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة بالملكة العربية السعودية المحدودة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.095 بانحراف معياري 0.775.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (الوعي بالتضخم السنوي) يفسر 76.9 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع

لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى الوعي بالتضخم السنوي بمقدار 1 % ازداد مستوى الوعي بالتضخم السنوي بأبعادها (فهم التغير في الأسعار، القرارات السياسية، التخطيط المالي، الاستثمار) دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.446% مما يبين عدم صحة الفرضية الرئيسية للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين فهم التغير في الأسعار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (فهم التغير في الأسعار) يفسر 55.7 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى فهم التغير في الأسعار بمقدار 1 % ازداد مستوى للتخطيط الاستراتيجي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.361% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الاولى للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين القرارات السياسية دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (القرارات السياسية) يفسر 48.1 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى القرارات السياسية بمقدار 1 % ازادات السلوك الاقتصادي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.337% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثانية للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين التخطيط المالي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (التخطيط المالي) يفسر 42.2 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وان باقي التغيرات ترجع لمتغيرات اخري لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى تطوير التخطيط المالي بمقدار 1 % ازداد مستوى السلوك الاقتصادي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.294% مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.

✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.05 واتضح ان المتغير المستقل (الاستثمار) يفسر 48.1 %

من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (السلوك الاقتصادي) وأن باقي التغيرات ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وتبين أن كلما ازداد مستوى الاستثمار بمقدار 1 % ازداد مستوى السلوك الاقتصادي دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية بمقدار 0.337 % مما يبين عدم صحة الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة.

3.5 التوصيات

- ✓ تعزيز حملات التوعية الاقتصادية الموجهة للمواطنين عبر وسائل الإعلام الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعي، لشرح مفهوم التضخم وأثاره.
- ✓ إدراج الثقافة المالية ضمن المناهج التعليمية في المدارس والجامعات لتعزيز فهم الطلاب بأساسيات التخطيط المالي ومخاطر التضخم.
- ✓ تمكين المستهلكين من أدوات مقارنة الأسعار عبر منصات رقمية لمساعدتهم في اتخاذ قرارات شراء أكثر وعيًا.
- ✓ تشجيع الإيداع والاستثمار الواعي من خلال حملات توجيحية تشرح كيف يمكن تقليل أثر التضخم على المدخرات طويلة الأجل.
- ✓ تطوير سياسات حكومية مرنة تراعي تقلبات التضخم لحماية الطبقات المتوسطة وذات الدخل المحدود من تآكل قدرتهم الشرائية.
- ✓ إطلاق برامج تدريبية مجانية للمستثمرين الصغار حول كيفية اتخاذ قرارات استثمارية تحميهم من تقلبات الأسعار.
- ✓ دعم الشفافية الاقتصادية بنشر تقارير دورية مبسطة عن معدلات التضخم بطريقة مفهومة لعامة الناس.
- ✓ تعزيز الابتكار في قطاع التجزئة لتقديم سلع بأسعار مرنة وجودة مناسبة تُخفف من آثار التضخم على المستهلك.

- ✓ إنشاء صناديق تحوط استهلاكية أو أدوات مالية تساعد الأسر على تقليل الأثر المباشر للتضخم في بعض السلع الأساسية.
- ✓ التشجيع على الاستهلاك المستدام عبر تعزيز ثقافة ترشيد الاستهلاك وتقييم أولويات الإنفاق في الأوساط المجتمعية.

4.5 المقترحات

- إجراء دراسات مقارنة مستقبلية بين شرائح مختلفة (دخل مرتفع، متوسط، منخفض) لفهم اختلاف أنماط السلوك الاقتصادي في مواجهة التضخم.
- التوسع في دراسة سلوك المستثمرين الأفراد في سوق الأسهم والعقارات خلال فترات التضخم المرتفع.
- تصميم مؤشرات لقياس مستوى الوعي التضخمي لدى الأفراد وربطه بمؤشرات الإنفاق والادخار الفعلي.
- اقتراح أدلة وطنية مبسطة توضح خطوات الحماية المالية للأفراد في فترات التضخم المرتفع.
- دراسة دور الإعلام الاقتصادي في توجيه السلوك الاستهلاكي خلال التغيرات التضخمية.
- اقتراح تطوير منصات حكومية تفاعلية تتيح للمواطنين محاكاة تأثير التضخم على مدخراتهم وخططهم الشرائية.
- إجراء دراسة ميدانية حول استجابة المتاجر وشركات التجزئة لوعي المستهلك التضخمي (مثل الترويج للعروض أو الحزم الاقتصادية).
- تحليل أثر السلوك التضخمي على القطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة والسياحة في المملكة.
- اقتراح آليات تكامل بين السياسات النقدية والبنكية والإرشاد المالي للأفراد لتخفيف سلوكيات الخطر الناتجة عن انخفاض الوعي التضخمي.
- دعم الدراسات النفسية والاقتصادية التي تستكشف العلاقة بين الخوف من التضخم والقرارات الاقتصادية الفردية لدى السعوديين.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of annual inflation awareness—across its combined dimensions: understanding price changes, political decisions, financial planning, and investment—on the economic behavior of consumers and investors, with an application to government-owned companies in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted a descriptive-analytical approach, and data were collected using a questionnaire distributed to a sample of 350 participants, selected through stratified random sampling to accurately represent both consumer and investor groups.

The results revealed a very high level of awareness of annual inflation across all its dimensions, indicating a strong understanding among individuals of economic changes, the causes of inflation, and its effects. Moreover, the findings showed a statistically significant and strong positive correlation between combined inflation awareness and economic behavior. The sub-hypotheses also indicated statistically significant effects of each dimension of inflation awareness on economic behavior.

The study recommended enhancing educational and financial awareness programs targeted at consumers and investors, and integrating concepts of inflation and financial planning into public policies, due to their vital role in improving economic behavior and supporting rational consumer and investment decisions in light of rapid economic changes.

Keywords: Annual inflation awareness, Economic behavior, Understanding price changes, Financial planning, Political decisions, Investment, Saudi Arabia.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- باقر، وفاء جاسم علي عباس، ارتيمة، هاني جزاع عبدالكريم، و الهواري، سامر فواز. (2020). أثر إدارة المخاطر في أثر الوعي بالتضخم السنوي الهندسية: الدور الوسيط للثقافة المنظمة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري في دولة الكويت (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- تقدة، خولة، و الداوي، الشيخ. (2023). اسهامات التحليل الشبكي في فعالية أثر الوعي بالتضخم السنوي: دراسة واقع قطاع الاشغال العمومية في ولاية تامنغست. مجلة الاستراتيجية والتنمية، مج13، ع2، 10 - 32.
- الشهري، عبدالمنعم ياسين، و العقيلي، عثمان بن موسى عثمان. (2024). دور الإدارة الرشيقة في دعم مشاريع إدارة مشاريع إدارة المعرفة في الأجهزة الحكومية بالملكة العربية السعودية: نموذج مقترح. المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة، مج3، ع1، 121 - 172.
- الظفيري، محمد نايف فرحان، و الشورة، عبدالله أحمد سليمان. (2021). أثر التأزر الاستراتيجي في أثر الوعي بالتضخم السنوي: الدور الوسيط للتمكين في شركة نفط الكويت (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- العبدالات، ديماء شوقي عبدالغني، و الشورة، محمد سليم خليف. (2021). أثر الحاكمية الرشيدة في أثر الوعي بالتضخم السنوي: الدور المعدل للتخطيط لإدارة الأزمات في أمانة عمان الكبرى (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- عبدالنبي، هدى أحمد إبراهيم، و العتيبي، حصة ذياب مرزوق. (2021). علاقة الابتكار والإبداع في نجاح أثر الوعي بالتضخم السنوي: تطبيق على وكالة التوطين بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. المجلة الدولية للتنمية، مج10، ع1، 11 - 28.

- العزاوي، ضياء شكر محمود، و الجبوري، علاء أحمد حسن عبيد. (2022). قياس مستوى معايير نجاح أثر الوعي بالتضخم السنوي: دراسة استطلاعية في مصنع المحاليل الوريدية في محافظة نينوى. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج18، ع57، 100 - 116.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Abu Yahya, Suleiman Musa, and Al-Abdullah, Saad Farhan Ibrahim. (2021). Total Quality and Risk Management in Construction Projects in Jordan (Unpublished Master's Thesis). Al-Isra Private University, Amman.
- Adnan, M., Ghazali, M., & Othman, N. Z. S. (2022). E-participation within the context of e-government initiatives: A comprehensive systematic review. Telematics and Informatics Reports.
- Ahmad, M. (2020). The role of e-governance in combating COVID-19 and promoting regional integration: Evidence from CPEC. Global Public Health.
- Ahmad, M. S. (2021). The public value of E-Government – A literature review. Government Information Quarterly.
- Al-Hijazin, Sarab Abdullah Atallah, and Abu Zaid, Mahmoud Zaal Hassan. (2023). Sustainable Construction Waste Management In Building Projects: A Case Study In Jordan (Unpublished Master's Thesis). Mutah University, Mutah.
- Al-Jumaili, Maryam Aqeel Mahmoud, and Farouqa, Ibrahim Farouq. (2021). Critical Success Factors in Construction Projects Management: Case Study in Iraq (Unpublished Master's Thesis). Al-Isra Private University, Amman.
- Alnsour, S., & Radwan, G. (2023). A Sustainable Urban Design Model for Residential Neighborhoods: Palestinian Context.

- Al-Salihi, Muhammad Jamil Mahmoud, and Tayeh, Bassam Abdul-Rahman Othman. (2022). Improving Subcontractor Management in Construction Projects in Gaza Strip (Unpublished Master's Thesis). The Islamic University (Gaza), Gaza.
- Çahantimur, A. I., Öztürk, R. B., & Özer, G. K. (2017). Urban sustainability and traditional neighborhoods: A case study of historic city quarters in Bursa, Turkey. *ISDS International Journal of Sustainable Development*, 6(12).
- Hassan, N., & Qureshi, H. (2023). Neighborhood Connectivity and Social Sustainability: A Case Study of Qasimabad, Hyderabad
- Karaman, S., & Karaman, H. (2022). Residential Satisfaction and Quality of Urban Life: Examining Diverse Housing Environments in Kayseri, Türkiye
- Lee, K.-Y. (2021). Relationship between Physical Environment Satisfaction, Neighborhood Satisfaction, and Quality of Life in Gyeonggi, Korea. *Land*, 10(7), 663–675.
- Lubis, S., Purnomo, E. P., Lado, J. A., & Hung, C.-F. (2024). Electronic governance in advancing sustainable development goals: A systematic literature review. *Global Society*, 2, 77.
- Luna, A. J. H. de O., Costa, C. P., de Moura, H. P., Novaes, M. A., & do Nascimento, C. A. D. C. (2014). Agile governance in ICT: Shifting paradigms. *arXiv*.
- Lynn, T., Rosati, P., Conway, E., Curran, D., & Fox, G. (2022). Digital public services. In *Digital Towns: Accelerating and Measuring the Digital Transformation of Rural Societies and Economies*. Springer.

- Maali, Iyad Tawfiq Theeb, and Al-Dabbas, Muhammad Awad Ali. (2022). Evaluation of Risk Management Implementation on Construction Projects in Jordan (Unpublished Master's Thesis). Mutah University, Mutah.
- Manoharan, A. P., Melitski, J., & Holzer, M. (2022). Digital governance: An assessment of performance and best practices. *Public Organization Review*.
- Mouratidis, K., & Poortinga, W. (2022). What Makes Cities Livable? Determinants of Neighborhood Satisfaction and Happiness in Thessaloniki and Oslo
- Mushtaq, S., & Shah, M. (2025). Mitigating cybercrimes in e-government services: A systematic review and bibliometric analysis. *Digital*, 5(1), 3.
- Poncelet, R. (2021). Future of e-Government: An integrated conceptual framework. *Technological Forecasting and Social Change*.
- Pougel, F. (2023). E-governance innovation initiatives in public administration: A systematic literature review. *Public Administration Review*.
- Qureshi, H. A., Salman, Y., Irfan, S., & Jabeen, N. (2017). A systematic review of e-government evaluation. *Pakistan Economic and Social Review*, 55(2), 327–362.
- Rosner, A. (2022). E-Governance implementation: Critical success factors. *SSRN*.
- Singh, U. (2019). e-Governance implementation – A literature review analysis. *IJRAR*, 6(1), 459–474.
- Strickland, J. (2022). E-government service adoption by citizens: A literature review. *ACM Computing Surveys*.
- Tan, S. Y., & Taeihagh, A. (2020). Smart city governance in developing countries: A systematic literature review. *arXiv*.

- Lo, O., Buchanan, W. J., Sayeed, S., Papadopoulos, P., Pitropakis, N., & Chrysoulas, C. (2022). GLASS: A citizen-centric distributed data-sharing model within an e-Governance architecture. arXiv.
- Ibrahim, A. A. (2013). Influence of culture on e-Government acceptance in Saudi Arabia.
- Margetts, H., Dunleavy, P., Bastow, S., & Tinkler, J. (2006). New public management is dead – long live digital-era governance. *Journal of Public Administration Research and Theory*.
- Macintosh, A. (2006). e-Participation in policy-making: The research and challenges. In *Proceedings of the Hawaii International Conference on System Sciences*.
- Margetts, H. Z., & Dunleavy, P. (2013). The second wave of digital-era governance: A quasi-paradigm for government on the Web. *Philosophical Transactions of the Royal Society A*.

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر الوعي بالتضخم السنوي على السلوك الاقتصادي

للمستهلكين والمستثمرين: دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم

على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم

بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع

البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا

البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- العمر ☐ أقل من 25 سنة ☐ من 25 سنة إلى أقل من 35 سنة ☐ من 35 إلى أقل من 40 سنة ☐ من 40 سنة فأكثر
- 3- المؤهل العلمي ☐ ثانوي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- 4- سنوات الخبرة ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات
- 5- الوضع المهني ☐ مدير ☐ نائب مدير ☐ رئيس قسم

ثانيا محاور الاستبيان

✍ المحور الأول: الوعي بالتضخم السنوي، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	معارض	محايد	أوافق بشدة	أوافق	البعد
فهم التغير في الأسعار					
					ألاحظ باستمرار أن الأسعار تتغير من عام إلى آخر.
					أدرك تأثير التضخم على تكلفة السلع والخدمات الأساسية.
					أتابع التقارير أو الأخبار المتعلقة بمعدلات التضخم في المملكة.
					أستطيع التمييز بين ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم وأسباب أخرى.
					أعرف كيف يؤثر التضخم على القوة الشرائية للنقود.
القرارات السياسية					
					أعي أن قرارات الدولة الاقتصادية قد تؤثر على معدلات التضخم.
					أعلم أن دعم السلع أو رفعه يرتبط بالتضخم.
					أتابع السياسات الحكومية المتعلقة بالأسعار والفوائد.

المبعد	أو افق بشدة	أو افق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
أفهم علاقة الضرائب أو الرسوم الجديدة بالتضخم السنوي.					
أعتقد أن دور البنك المركزي مهم في التحكم بمستوى التضخم.					
التخطيط المالي					
أخذ التضخم في الاعتبار عند التخطيط لمستقبل أسرتي المالي.					
أحاول دائماً تقليل النفقات عند ارتفاع الأسعار.					
أقوم بإعادة جدولة مصاريفي إذا لاحظت تغيراً كبيراً في الأسعار.					
أستخدم الميزانية الشهرية لمواجهة تغيرات الأسعار.					
أحرص على ادخار مبلغ ثابت لمواجهة أي تأثير للتضخم.					
الاستثمار					
أفكر بالاستثمار كوسيلة لحماية أموال من التضخم.					
أرى أن العقارات أو الذهب أدوات جيدة للتحوط ضد التضخم.					

المبعد	أو افق بشدة	أو افق	محايد	معارض بشدة	معارض بشدة
أفكر في تنوع مصادر الدخل بسبب تغير الأسعار.					
أتابع تأثير التضخم على عوائد الاستثمار البنكي.					
أعلم أن التضخم قد يقلل من قيمة المدخرات غير المستثمرة.					

✍️ المحور الثاني: السلوك الاقتصادي، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

المعارض بشدة	معارض	محايد	أو وافق	أو وافق بشدة	البعد
					أقل من شراء الكماليات عند ارتفاع الأسعار.
					أبحث عن بدائل أرخص عندما تزيد أسعار السلع.
					أستخدم العروض والتخفيضات لتقليل مصاريفي.
					أؤجل شراء السلع الغالية عند توقع زيادات في الأسعار.
					أحاول شراء المنتجات المحلية بسبب ثبات أسعارها.
					أتجه للادخار أكثر عند توقع ارتفاع التضخم.
					أقوم بمقارنة الأسعار قبل الشراء.
					أتعلم عن الشؤون الاقتصادية لمساعدتي في اتخاذ قرارات مالية.
					أعتمد على أولويات محددة لتوزيع دخلي الشهري.
					أضع خطة لمواجهة أية أزمات اقتصادية مستقبلية.

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of business administration



**"The Impact of Annual Inflation Awareness on the
Economic Behavior of Consumers and Investors: An
Empirical Study in the Kingdom of Saudi Arabia"**

Preparation:

Abdulaziz Ali Aburabi'ah

242001654

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdelhamid Mohamed Hassan

1447-2025